جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: علوم مالية

عنوان المذكرة

دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

وكالة المدية -110-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

- من إعداد الطلبة:

بلال عياش

ميسوم بشلاغم

- تحت إشراف الأستاذ:

د.محمد سيد

السنة الجامعية: 2016/2015

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: علوم مالية

عنوان المذكرة

دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

وكالة المدية -110-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

- من إعداد الطلبة:

بلال عياش

ميسوم بشلاغم

- تحت إشراف الأستاذ:

د.محمد سيد

أعضاء لجنة المناقشة:

د. محي الدين حمداني	جامعة المدية	رئيسا
د. محمد سيد	جامعة المدية	مقررا ومشرفا
د. كريم يرقي	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

كلمة شكر و عرفان

الشكر الأول دائما للمولى عز وجل الذي يسر لنا أمرنا

وهون لنا الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل

فالحمد حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وفضله علينا وعلى الناس أجمعين

نتقدم بالشكر للذين علت أسوارهم وأرقت ضلالهم

أساتذتنا الأفاضل الذين غذوا أذهاننا وأناروا عقولنا

إلى الأستاذ المحترم "محمد سيد" المؤطر

الذي كانت كلمته الصادقة ينبوعا لأمل متدفق

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة والمعونة

وبالأخص الأستاذ "إلياس يحياوي" الذي ساندني وأرشدني

وله مني كل الإحترام و التقدير.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من يقف عندهما الكلام

إلى أجمل كائنين خلقهما الرحمان

إلى نبع الحنان إلى من صنعا لي من شقائهما وصبرهما جسر النجاح

سأهدي كل حياتي لوالدي صاحبا الفضل الجبار

إلى من شاركني هذا العمل و كان نعم الرفيق ميسوم بشلاغم

إلى كل أصدقائي الذين قاسموني الفرح والحزن: عادل ولد التركي، عبد الحق

بوقفة، زناني فارس، عبد النور قارة برنو، مولاي أمين، صداو ديلمي، يونس

خير الدين، محفوظ هامي، يحيى، صياوي،

وإلى الفتاة التي أتذكرها دائما ولا أنساها وأتمناها

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

مع كل احترامي لكل من عرفته في حياتي

ورجائي أن يكون هذا العمل محطة استفادة لكل طلبة العلم.

بلال

إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها

إلى الشمعة التي تذوب من أجل أن تنير دربي و لا زالت كذلك و لم تنطفئ

إلى أغلى شخص في الوجود: أمي الحبيبة.

إلى من ضحى بكل شيء في سبيل سعادتي

من أجل أن يوفر لي و لإخوتي حياة كريمة: والدي الكريم.

إلى من شاركني هذا العمل و كان نعم الرفيق بلال عياش

إلى كل أصدقائي الذين قاسموني الفرح والحزن

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

مع كل احترامي لكل من عرفته في حياتي

ورجائي أن يكون هذا العمل محطة استفادة لكل طلبة العلم.

ميسوم

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع جدول تدفقات الخزينة، وأهمية معلوماته بالنسبة للبنوك التجارية في اتخاذ قرارات الائتمان، حيث يستخدم البنك التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومدى حاجتها للتمويل الخارجي وقدرتها على مواجهة التزاماتها، من أجل التوصل إلى قرار بمنح الائتمان من عدمه.

بعد استعراض جدول تدفقات الخزينة وعرض بعض المفاهيم الخاصة بها، وبغرض الوقوف على واقع التدفقات النقدية ومدى تأثيرها على اتخاذ القرار الائتماني، قمنا بإجراء دراسة تطبيقية في بنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة المدية – 110-

وقد أظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة المدية -110- في اتخاذه لقرار منح الائتمان على جدول تدفقات الخزينة، إذا ما أظهر هذا الجدول عجزا في النقدية وأن المؤسسة بحاجة إلى سيولة نقدية لتمويل نشاطها.

وخلصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين الدراسات الائتمانية وتطويرها وتفعيلها أيضا لاتخاذ قرارا الائتمان المناسب.

الكلمات المفتاحية: جدول تدفقات الخزينة، التدفقات النقدية، الأنشطة التشغيلية.

Résumé:

Cette étude porte sur le sujet de tableau des flux de trésorerie, et l'importance de ses informations pour les banques commerciales à prendre des décisions de crédit, où la Banque utilise des flux de trésorerie dans le diagnostic de la situation financière de l'institution et l'étendue de leur besoin de financement externe et sa capacité à respecter ses obligations en vue de parvenir à une décision d'accorder un crédit ou non.

Après examen de la trésorerie Flux table et afficher certains de leurs propres concepts, afin de résister à la réalité des flux de trésorerie et de leur impact sur la prise de décision de crédit, nous avons mené une étude pratique de l'agence de Banque Populaire d'Algérie - Médéa – 110-

Cette étude a montré une série de résultats les plus importants: l'appui de la Banque Populaire d'Algérie Crédit - Agence Médéa -110- à prendre sa décision d'accorder un crédit au tableau des flux de trésorerie, si ce tableau a montré un déficit en espèces et que l'institution a besoin de liquidités pour financer ses activités.

L'étude a conclu que certaines recommandations pourraient contribuer à prendre la décision de crédit appropriée.

Mots-clés: flux de trésorerie, Tableau des flux de trésorerie, les activités opérationnelles.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

المقدمة..... أ

الفصل الأول: طبيعة الائتمان البنكي

تمهيد..... 5

المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي وأنواعه.....6

المطلب الأول: مفهوم الائتمان البنكي.....6

المطلب الثاني: أهمية الائتمان البنكي.....9

المطلب الثالث: أنواع الائتمان البنكي.....10

المبحث الثاني: سياسات و معايير منح الائتمان البنكي.....16

المطلب الأول: السياسة الائتمانية.....16

المطلب الثاني: أسس السياسة الائتمانية.....19

المطلب الثالث: معايير منح الائتمان البنكي.....21

المبحث الثالث: إجراءات ومخاطر منح الائتمان المصرفي.....26

المطلب الأول: إجراءات منح الائتمان البنكي.....26

المطلب الثاني: مخاطر منح الائتمان المصرفي.....28

المطلب الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية.....32

خلاصة.....35

الفصل الثاني: استخدام جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرار الائتماني

تمهيد.....37

المبحث الأول: ماهية جدول تدفقات الخزينة ومكوناته.....38

المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة.....38

المطلب الثاني: أهمية جدول التدفقات الخزينة واستخداماته.....42

المطلب الثالث: مكونات جدول تدفقات الخزينة.....45

المبحث الثاني: أسس عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة.....47

المطلب الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي.....47

المطلب الثاني: استخدام جدول تدفقات الخزينة في التحليل المالي.....52

المطلب الثالث: موازنة الخزينة.....55

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الائتمان البنكي.....57

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار.....57

المطلب الثاني: أنواع ومصادر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار.....58

المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني.....60

خلاصة.....62

الفصل الثالث: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية - 110-

تمهيد.....64

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري.....65

فهرس المحتويات

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري.....65

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.....69

المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية - 110 -.....72

المبحث الثاني: دراسة حالة لاتخاذ قرار منح الائتمان.....78

المطلب الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة 78

المطلب الثاني: عرض جدول موازنة الخزينة 82

خلاصة 86

الخاتمة 88

قائمة المراجع 92

الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

أولا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري	33
(1-3)	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (المديرية العامة)	71
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري -110-	73

ثانيا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي	46
(2-2)	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	48
(3-2)	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	50
(4-2)	جدول يوضح بناء موازنة الخزينة	56
(1-3)	تطور رأس المال الاجتماعي لبنك القرض الشعبي الجزائري	66
(2-3)	موظفو البنك و أعدادهم	67
(3-3)	جدول تدفقات خزينة المؤسسة X لسنة 2015 و2016	79
(4-3)	جدول تدفقات الخزينة التقديري للمؤسسة X لسنة 2016 و2017	80
(5-3)	جدول موازنة خزينة المؤسسة X لسنة 2016	83
(6-3)	جدول موازنة خزينة المؤسسة X لسنة 2017	84

مقدمة

مقدمة:

مع التطور الاقتصادي وظهور مشاريع جديدة ازدادت الحاجة إلى الأموال مما أدى إلى البحث على مصادر تمويلية خارجية تمثلت في الائتمان البنكي الذي أصبح يمثل أهم وسيلة يرتكز عليها النظام البنكي، إذ يمثل الجزء الأكبر من استخدامات البنوك وكذا الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع، فالبنوك لا تحصل على النقود من اجل تخزينها وإنما من أجل استعمالها في دعم وتمويل المشاريع التنموية.

إن عملية منح الائتمان البنكي بتعدد أشكالها لا تخلو من المخاطر لذلك يتوجب على البنك القيام بدراسة تحليلية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسة طالبة القرض، بهدف التوصل إلى استنتاجات بشان اتخاذ القرارات الائتمانية لهذه المؤسسات من عدمها. حيث تقوم البنوك التجارية بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق التجارية داخل الاقتصاد وأيضا في جذب المدخرات الخارجية، وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد، فمن الأمور المسلم بها أن البنوك التجارية تقدم وعاءا ادخاريا أكثر شيوعا وأكثر انتشارا داخل الاقتصاد قياسا بغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تعبئة المدخرات وذلك لقدرتها الفائقة في قبول الودائع، ثم تعيد استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات ذات الأهمية البالغة للاقتصاد والتي تبرز من خلال الائتمان البنكي.

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدامات الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، بحيث أن القائمتين السابقتين لا تقوم بعرض الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة. فالمسير المالي يعتمد على هذا الجدول لتسيّر الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة، الأمر الذي يجعلها ضمن المعطيات المهمة التي يتم الاعتماد عليها لاتخاذ قرار منح الائتمان.

ومن أجل التعرف على الكيفية التي تتم بها عملية منح الائتمان في أرض الواقع، وما إذا كان لجدول تدفقات الخزينة دور في اتخاذ قرار الائتمان، تم اختيار بنك من البنوك الجزائرية وهي وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية - 110 - لإجراء الدراسة الميدانية.

1- الإشكالية الرئيسية:

ما مدى اعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة المدية **-110-** على جدول تدفقات الخزينة لاتخاذ قرارات الائتمان ؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما هو المفهوم الصحيح للائتمان البنكي وكيف يتمكن البنك من تقديمه ؟

- كيف يتم استخدام جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرار الائتماني ؟

- هل يتم الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة في وكالة القرض الشعبي الجزائري - **110-** لاتخاذ القرار الائتماني ؟

3- الفرضيات:

- الائتمان البنكي هو مجموع العمليات والخدمات التي يقدمها البنك التجاري للزبون، وليتمكن البنك من تقديمه لابد من تسطير سياسات ائتمانية محكمة.

- يستخدم جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرار الائتماني من خلال تشخيص وضعية العميل المالية.

- يتم الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة في وكالة القرض الشعبي الجزائري-**110-** لاتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان البنكي.

4- أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه جدول تدفقات الخزينة والمعلومات التي يتضمنها حول الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية في المؤسسة، وذلك باعتباره الأداة الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها في معرفة الاحتياجات المالية للمؤسسة، وكذلك وسيلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان البنكي.

5- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلى معرفة كيف يتم الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لاتخاذ قرارات الائتمان في وكالة CPA المدية -110-، وبالإضافة إلى الهدف السابق توجد أهداف فرعية أخرى وهي:

- محاولة الإحاطة العلمية والتطبيقية بالموضوع محل الدراسة.

- التعرف على جدول تدفقات الخزينة وكيفية توظيف معلوماته في تحليل وضعية العميل.

- محاولة لفت انتباه الباحثين إلى أهمية الموضوع وفتح المجال لهم لإثرائه ودراسته.

6- منهج البحث:

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة و دراسة الموضوع وتحليل أبعاده، وأسبابه، ونتائجه والإجابة على الإشكالية المطروحة تمت الاستعانة بعدد من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية للموضوع.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي في التوصل إلى نتائج هذه الدراسة واختبار الفرضيات وتقديم التوصيات المناسبة.

7- أسباب اختيار البحث:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على جوانب الموضوع .

- ملائمة الطبيعة المالية للموضوع مع الاختصاص العلمي الذي ندرسه.

- قلة الدراسات التي عالجت حالة البنوك الجزائرية فيما يخص جدول تدفقات الخزينة ودوره في اتخاذ قرارات الائتمان.

- محاولة رصد الدعائم التي ترتكز عليها عملية منح الائتمان البنكي.

8- هيكل البحث:

للإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث تم حصر المقاربة النظرية في فصلين، يضم الفصل الأول طبيعة الائتمان البنكي من نشأته ومراحل تطوره بتبيان أهميته وأهدافه وأنواعه، ثم التطرق إلى سياسات ومعايير منح الائتمان البنكي، إجراءات منحه والمخاطر المتعلقة به.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة جدول تدفقات الخزينة من حيث مفهومها وأهمية معلوماتها في اتخاذ مختلف القرارات، الأنشطة الرئيسية المؤثرة فيها، وأسس العرض والتحليل.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث الذي يجسد الجانب التطبيقي اخترنا القيام به في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية - **110-**، في شكل دراسة حالة سنحاول من خلالها إعطاء صورة عن كيفية اتخاذ قرارات الائتمان بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة.

الفصل الأول:

طبيعة الائتمان البنكي

تمهيد:

يعتبر الائتمان البنكي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف آثاره الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه. فالائتمان البنكي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة ويسبب اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها.

حيث تقوم البنوك التجارية بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق التجارية داخل الاقتصاد وأيضا في جذب المدخرات الخارجية، وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد، فمن الأمور المسلم بها أن البنوك التجارية تقدم وعاءا ادخاريا أكثر شيوعا وأكثر انتشارا داخل الاقتصاد قياسا بغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تعبئة المدخرات وذلك لقدرتها الفائقة في قبول الودائع، ثم تعيد استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات ذات الأهمية البالغة للاقتصاد والتي تبرز من خلال الائتمان البنكي.

وسنقوم بتسليط الضوء على الائتمان البنكي في هذا الفصل و ذلك من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي وأنواعه.

المبحث الثاني: سياسات و معايير منح الائتمان البنكي.

المبحث الثالث: إجراءات ومخاطر منح الائتمان البنكي.

المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي وأنواعه

كان ظهور التاجر المتخصص بمثابة الميلاد الفعلي لاقتصاد المبادلة، هذا التاجر تعددت حقوقه والتزاماته.. فهو دائن حينا ومدين حينا أخر، وغالبا هو دائن ومدين في آن واحد. دائن حينما يكون له حقوق على الغير ومدين حين يكون عليه التزامات من قبل الغير. ومن هنا ظهرت الحاجة للائتمان وإلى سرعة وسهولة تداول الحقوق. وبهذا المعنى فالائتمان والدين هما الشيء نفسه، أو أنهما تقريبا وجهان لعملة واحدة هي الالتزام بالدفع في المستقبل. فمن وجهة نظر الشخص الذي سوف يتم له الدفع في المستقبل يكون هذا الالتزام "ائتمانا". أما من وجهة نظر الشخص الذي يلتزم بالدفع في المستقبل فإن هذا الالتزام يكون " دينا ". فالمقرض يمنح ائتمانا والمقترض يلتزم بدين[1].

المطلب الأول: مفهوم الائتمان البنكي

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الائتمان البنكي كما يلي:

أولا- نشأة الائتمان البنكي

لقد تطورت وظائف و مؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، وإذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الأولية و البسيطة إلى عهود قديمة، إذ عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي، وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها، مما زاد من حصيلة الأرباح و تراكمها[2].

ومن هنا يرى البعض أن الوظيفة الرئيسية للمصرف كمؤسسة مالية متخصصة، هي وظيفة الوساطة المالية، و تعني هذه الوظيفة ببساطة شديدة قيام المصرف بتعبئة المدخرات من الأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تحتاج لهذه الأموال المدخرة للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والشخصية المختلفة.

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 77.

[2] أرشيد وآخرون، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص30.

وفق ما سبق أعلاه نشأ ما يعرف بالائتمان البنكي، فهو شكل من أشكال التدفق فيما بين القطاعات، وبهذا يمكن القول أن الائتمان البنكي قد نشأ أصلا عندما قام الذين لديهم فوائض مالية بتقديم الأموال إلى الطالبين لها من ذوي العجز وفق شروط اتفق عليها فيما بينهم. ثم ما لبثت هذه العلاقة الشخصية أن انقلبت إلى علاقة موضوعية بتطوير شكل و وظيفة الوسيط المالي إذ يقوم الآن معظم ذوي الفائض بإيداع أموالهم لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

و ضمن هذه العلاقة الموضوعية يستطيع البنك من خلال ما يمارسه من أنشطة مختلفة أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة التي تشكل العلاقة وفق الشكل أعلاه وهي[1]:

1- المدخر (المودع).

2- المقترض (المحتاج).

3- البنك (الوسيط).

ثانيا- مفهوم الائتمان البنكي

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان البنكي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية. وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين، والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

يعرف صلاح الدين حسن السيسي الائتمان البنكي بأنه "الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف"[2].

ويفضل الاقتصاديون تعريف الائتمان على أنه "تأجير لرأس المال أو للقوة الشرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها محل تجاري، أو عميل معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه"[3].

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002، ص 33.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 15.

[3] حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 165.

كما يمكن تعريف الائتمان البنكي على أنه "عملية يرتضي بمقتضاها البنك، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغذية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير"[1].

ويقصد به كذلك "تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها والعملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد، وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الائتمان هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يضع تحت تصرف المؤتمن عليه مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديع، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما، على أن يلتزم المؤتمن عليه بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في لحظة استحقاق الائتمان الممنوح.

ثالثا- خصائص الائتمان البنكي

يمنح الائتمان البنكي للمؤسسات الكبيرة والصغيرة، والمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكبر حجما و توسعا مقارنتا بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان البنكي لتمويل مشاريعها، وباعتباره النشاط الأكثر شيوعا فهو يتمتع بهذه الخصائص[3]:

1- الثقة بين الطرفين: و هي من أهم خصائص الائتمان فلابد للبنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد.

2- تحديد مدة الاستحقاق: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.

3- التعهد أو المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد.

4- الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص 18.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

[3] فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 124.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان البنكي

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان البنكي من زاويتين، الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري ذاته، والثانية لدور الائتمان البنكي في النشاط الاقتصادي.

فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي سعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار البنكي بأهم أصوله للبنك التجاري، كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري، إذا تجاوزت الحدود المعنية ولم يحسن القدرة في الحد منها[1].

ومن جهة أخرى فإن للائتمان البنكي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهوله نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني، كما ألقى الكثير من الاقتصاديين بتبعية عدم الاستقرار الاقتصادي وما يحدث من تقلبات اقتصادية إلى سياسة النظام البنكي بشأن الائتمان إلى القروض، وذلك عند قرار المبالغة في تقديمه في فترات الإنعاش، أو التردد في منحه في فترات الانكماش على خلاف ما يجب أن يكون عليه الوضع[2].

وهناك مهام أخرى أهمها:

- بدون الائتمان البنكي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لإعتمادات الاستيراد والتصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء، وكيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**، مرجع سابق، ص 105.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحاف، **إدارة المصارف وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص 165.

- يتفاوت دور الائتمان البنكي من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو والتخلف، وعادة ما يوجه الائتمان إلى مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية ومكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية[1].

- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر أي وساطة لزيادة إنتاجية رأس المال[2].

المطلب الثالث: أنواع الائتمان البنكي

تقرض البنوك التجارية أنواع مختلفة من الائتمان، إذ تتغير هذه الأنواع وفقا للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وينقسم الائتمان إلى:

أولا - تقسيم الائتمان وفقا للغرض منه

1- الائتمان الاستثماري: هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيره[3].

2- الائتمان التجاري: من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغير ة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية ر أس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية[4].

3- الائتمان الاستهلاكي: يشير إلى مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لتمويل عملياتهم الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، والثلاجات، الغسالات، فهو يعتبر ائتمان شخصي في أغلب الأحيان بحيث يقدم للشركات أو الأفراد الموظفين لدى الدولة، و غالبا ما يتم سداد هذا الائتمان في صورة دفعات شهرية للبنك[5].

---

[1] أبو العيون محمود، **توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص**، الدار الجامعية، القاهرة، 1988، ص17.

[2] فلاح الحسن الحسني، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص 124.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 31.

[4] جميل أحمد توفيق، علي شريف بقة، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 388.

[5] طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 452.

ثانيا- تقسيم الائتمان وفقا لأجله

1- ائتمان قصير الأجل: هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة، وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية، ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله[1].

2- ائتمان متوسط الأجل: تتراوح مدته بين السنة و خمس سنوات وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، يحدد لها برنامج للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة التي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع المقترض، أو الاحتياجات الحقيقية للعمل[2]، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، و يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة. ففيما يتعلق بالنوع الأول فيعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وأما فيما يتعلق بالقروض غير القابلة للتعبئة فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض، و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

3- ائتمان طويل الأجل: و هو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، و يستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات و التجهيزات و الآلات. و بسبب طول أجله و زيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن كلفته ممثلة بسعر الفائدة تكون مرتفعة[3].

ثالثا- تقسيم الائتمان وفقا للشخص المقترض

1- ائتمان بنكي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارين كالشركات. وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول علي هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية)، التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.

2- **ائتمان بنكي عام:** هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة و المصالح الحكومية)، و تعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة و مركز الدولة المالي و على الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص41.

[2] حسين بلعجوز، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**،ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص86.

[3] فلوح صافي، **محاسبة المنشآت المالية**، ط8، منشورات جامعة دمشق، 1999، ص102.

رابعا- تقسيم الائتمان وفقا للضمان

1- الائتمان البنكي بضمان: تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر عميله فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي، كما تساعد البنك على حقه عندما يتعثر العميل في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف بالضمان، كما أن وجوده تحت يد البنك يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل. و قد تكون الضمانات حقيقية أو عينية.

2- الائتمان البنكي غير المضمون: قد تمنح البنوك الائتمان إلى بعض المقرضين بدون ضمان ويعرف هذا الائتمان عادة بالائتمان الشخصي أو السحب على المكشوف، كونه مبني على أساس الثقة بين المقترض والبنك، لكن يعتمد في منحه أيضا على قوة ومتانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته ليتم السداد في أقصر مدة ممكنة[1].

كذلك يمكن تقسيم الائتمان البنكي وفقا لشيوع عرضه في المراجع العلمية و طريقة استخدامه من قبل البنوك إلى[2]:

1- الائتمان المباشر النقدي.

2- الائتمان غير المباشر.

3- الائتمان الدولي.

4- الائتمان المشترك.

5- التمويل التأجيري، أو ما يعرف بالائتمان التأجيري.

1- الائتمان البنكي النقدي المباشر: وهو من الأكثر أنواع شيوعا في نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية، ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقا بعقد الائتمان، ومن أهم أشكال الائتمان النقدي المباشر

أ- الحساب الجاري المدين: هو عبارة عن اتفاق بين البنك وطالب الائتمان بحيث يقدم البنك تسهيلات لعملائه وفي حدود سقف معين يستطيع هذا الأخير السحب من هذا الحساب، وفي حدود السقف الممنوح يتم حساب الفائدة على المبلغ المستخدم[3].

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص27.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص94.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص69.

ب- الائتمان المباشر (القروض والسلفيات النقدية): يعتبر من الأكثر الأنواع انتشارا، يلجأ إلى هذا النوع لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو في عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل.

ج- الكمبيالات المخصومة: الكمبيالات عبارة عن نوع من الأوراق التجارية الشائعة الاستعمال لدى البنوك التجارية بهدف تنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فهي عبارة على سند يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، لكن البنك يتدخل مقابل عمولة متفق عليها ليمكن التاجر من خصم الكمبيالة قبل تاريخ استحقاقها[1].

2- الائتمان البنكي غير المباشر: يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر، بأنه لا يعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر. كما أنه لا يمثل دينا مباشرا على العميل اتجاه البنك إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان تعهداته و إيفاءه لالتزاماته المباشرة وتتمثل صوره في:

أ- الكفالات البنكية (خطابات الضمان): هي من أهم أشكال التسهيلات الائتمانية البنكية، وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد)، بمناسبة التزام ملقى على عائق العميل المكفول وضمانا لوفائه بالتزامه اتجاه ذلك الطرف[2].

ب- الاعتماد المستندي: هو عقد يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في أجل محدد ووثائق محددة. ويعرف أيضا "هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها"[3].

ج- القبولات البنكية: وهي نوع من أنواع الائتمان البنكي يقوم بموجبها طالب الائتمان بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التي يتعامل معها، إذ يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق. وأهم الشروط المقبولة في القبولات البنكية:

- يجب أن تنتج من عمليات تجارية حقيقية.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص104.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع السابق، ص69.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص106.

- أن تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية.

- أن لا تزيد مدة التمويل عن 6 أشهر.

- يجب أن يكون هناك توثيق.

د- بطاقات الائتمان: تعد بطاقات الائتمان شكلا متطورا من أشكال الائتمان البنكي الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها والذي انتشر كثيرا في السنوات الأخيرة، باعتباره خدمة تنفرد بها البنوك التجارية بها لزيادة التعامل مع الزبون.

وتسمى أيضا بطاقة الائتمان ببطاقة الملاءة، وهي تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته، على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء. ولا يدفع العميل فوائد للبنك على هذه الخدمة، أم إنه يستعمل فوائد قدرها % 1.5 على الرصيد المتبقي بدون سداد، والبنك يتقاضى ما مقداره % 5.3 من قيمة الفاتورة[1].

3- الائتمان الدولي: تعتبر البنوك التجارية قلب نظام التمويل الدولي. و هي تمارس دورا مهما في تسهيل التجارة الدولية وتدعم توسع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فإن البنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن و الأوراق التجارية الدولية، و تسهيل المدفوعات الدولية[2].

4- الائتمان المشترك: ظهرت فكرة الائتمان المشترك بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم، الأمر الذي تطلب الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من مصرف. إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع بنك واحد تقديمه تجنبا للمخاطر الكبيرة. ولذلك فإن البنوك أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع بنوك أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، و تحديد طريقة التسديد و طرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين البنوك.

5- الائتمان البنكي بصيغة التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي: وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات البنوك التجارية، بل هو ذروة التطوير القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص113.

[2] حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص114.

الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة، وبهذه الحالة فإن هذين الشكلين يعتبران شكلان جديدان للائتمان البنكي.

- **تعريف الائتمان الإيجاري:** "هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يستمر التسديد على أقساط يتفق بشأنها و تسمى ثمن الإيجار"[1]، ونميز فيه نوعين:

1- الائتمان الإيجاري المالي: يعتبر ائتمانا إيجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، و يعني هذا أن مدة العقد كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليها عوائد هذه الأموال المستثمرة. ويتخذ الائتمان الإيجاري المالي أحد الأشكال التالية:

أ- **البيع ثم الاستئجار:** يتلخص هذا الشكل في قيام منشأة ببيع أحد أصولها المملوكة إلى طرف آخر بشرط أن يتفق معها على تأجيرها هذا الأصل لمدة محددة وفق عقد الإيجار.

ب- **الاستئجار المباشر:** ينطوي هذا الشكل على قيام المنشأة باستئجار أصل جديد يتم الحصول عليه عادة من الشركة المنتجة أو من بعض الوسطاء كالشركات المتخصصة في عملية تأجير الأصول، هذه الأخيرة تقوم بشراء الأصول ثم تعرضها للإيجار بأقساط ميسرة.

ج- **الدفع الاستئجاري:** يستخدم هذا الأسلوب في حالة الأصول ذات القيمة الرأسمالية الكبيرة، بحيث أن تمويل عملية شراء الأصل محل التأجير يكون من مصدرين: الأول يتمثل في الأموال الخاصة للمؤجر، و الثاني يتمثل في الحصول على قرض مصرفي طويل الأجل بضمان الأصل المشترى محل التأجير.

2- الإئتمان الإيجاري التشغيلي: يعتبر ائتمانا إيجاريا عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق، الالتزامات، المنافع، المساوئ و المخاطر المترتبة عن ملكية الأصل إلى المستأجر، و هذا ما يسمح بالقول أن جزء من كل هذا يبقى على عاتق المؤجر، و بالتالي فإن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر لكل نفقاته، و هذا ما يؤدي إلى انتظاره لفترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل[2].

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص69.

[2] صالح الحناوي، **الإدارة المالية و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص339.

المبحث الثاني: سياسات و معايير منح الائتمان البنكي

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسته الخاصة المتعلقة بالائتمان، حيث إقرار هذه السياسة واعتمادها يتم من قبل الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس الإدارة، كما تعبر السياسة الائتمانية للبنك التجاري عن الكفاءة والفعالية في إدارة الائتمان.

المطلب الأول: السياسة الائتمانية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى السياسة الائتمانية كما يلي:

أولا: مفهوم السياسة الائتمانية

يمكن تعريف سياسة الائتمان بأنها: " مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها و تحصيلها، وبناء على ذلك فإن سياسة الائتمان في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض"[1].

أوهي مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع برامج و إجراءات الائتمان، ويسترشد بها متخذي مختلف القرارات عند البدء في طلبات الائتمان، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد اتخاذ قرارات بشأنها[2].

وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس و المعايير و الشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لتحقيق أغراض تهدف إلى[3]:

- تنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضي.
- سلامة الائتمان الذي منحه البنك.
- تأمين رقابة مستمرة على عملية الائتمان في كافة مراحله.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 118.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 2002، ص135.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص129.

ثانيا- مكونات السياسة الائتمانية

تتمثل السياسة الائتمانية في مجموعة العناصر التالية:

1- حجم الأموال المتاحة للائتمان: ونعني بذلك أن إدارة البنك تقوم بتحديد حجم الأصول الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات في هذا المجال، مثل حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها[1].

2- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: لقد سبق وأن ذكرنا أن القروض تصنف وفقا لنوع الضمانات مع مراعاة أنه عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني، فإنه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش،ويراعى في الضمانات عدة اعتبارات، مثل سوق للسلعة الموجود والذي هو محل للضمان[2].

3- تشكيلة الائتمان: تتجه السياسة الائتمانية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، وعليها أن تستند إلى أساس التنويع في القروض لحماية أموالها وأن تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع، لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل المخاطرة وتقليل احتمالات الخسارة، ومن الأساليب ذلك توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل وتوزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة، زراعة، خدمات[3].

4- مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي تقع على عاتقها التثبت في طلبات الإقراض بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة إذا كانت حاجت العميل إلى الأموال عاجلة وحتى يتحقق ذلك، عادة ما تنص سياسة الائتمان إلى حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري[4].

---

[1] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، **إدارة الائتمان**، ط1 ، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999 ،ص209.

[2] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سفيان، **العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة**،ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص65.

[3] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص20.

[4] إبراهيم مختار، **التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات** ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص84.

5- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: و يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الائتمان في البنك وفقا لمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم الموارد المناخية و المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة و حاجة كل منها للقروض، بالإضافة إلى مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض و الرقابة عليها[1].

6- تحديد تكاليف القروض: يجب أن تتضمن سياسة القروض معلومات عن التكاليف التي سيتحملها العميل سواء بالنسبة لمعدلات الفائدة أو الرسوم التي تدفع على التزامات القروض المستقبلية، بالإضافة إلى أنه يجب تقدير مخاطر الائتمان أو عدم السداد و تأثيرها على معدل الفائدة[2].

إذا احتفظ العميل بنسبة من مبلغ الائتمان المقدم إليه على شكل حساب ودائع في البنك، و الذي يعرف بالرصيد المعوض على كلفة الائتمان المقدم، فإن سعر الفائدة الذي يطلبه البنك من هذا العميل هنا أقل من سعر الفائدة الذي يتعامل به البنك مع عملاء آخرين يتماثلون بدرجة المخاطرة و لكن ليس لهم حساب ودائع في البنك، و لذلك فإن هذا الرصيد يشكل قاعدة عامة في العرف البنكي، إذ أن احتفاظ العميل بالرصيد المعوض، فإن متطلبات هذا الرصيد تعمل كمصدر إضافي لتوليد العائد ضمن نشاط إدارة البنك مما يجعل البنك و إدارة الائتمان فيه تطلب كلفة أقل على الائتمان المقدم للعميل الذي يحتفظ بهذا الرصيد[3].

7- **تحديد مستندات القرض:** تقوم سياسة الإقراض لأي بنك بتحديد المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض، ونظرا لأن إدارة البنك التجاري تعمل بأموال الآخرين وللحفاظ على هذه الأموال فإن إدارة القرض التي تتخذ قرار منح الائتمان، لابد وأن تستند في قرارها على بعض المستندات الأصولية المتمثلة في:

- طلب منح الحصول على الائتمان.
- الحسابات الختامية للعميل (فرد أو شركة) خلال عدد من السنوات.
- التقارير السابقة للقروض التي منحت للعميل.
- وثائق التأمين على العميل أو الأصول المقدمة كضمان.
- عقد الشركة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص119.

[2] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، القاهرة، 1998، ص271.

[3] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، جامعة طنطة، كلية التجارة، 2006، ص220.

- الأوراق والمستندات الخاصة بالضمان.
- أي أوراق أخرى يرى البنك وإدارة الائتمان ضرورة اعتمادها.

8- متابعة القروض: قد تنص سياسة الائتمان على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد، مما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، و قد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة أو عدم التسديد على الإطلاق. هذا وقد تتضمن السياسة أيضا على حد أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذه بعد إجراءات معينة، مما يضمن تحصيل البنك لمستحقاته أو الجانب الأكبر منها.

المطلب الثاني: أسس السياسة الائتمانية

تسعى البنوك أساسا إلى تحقيق عنصرين أساسين هما: الربحية، ومتطلبات السيولة، حيث لا تستطيع إدارة المصارف استثمار كل أموالها في منح وتقديم التسهيلات و المساعدات الائتمانية لأنها بذلك تحقق الربحية دون متطلبات السيولة، و بالمقابل لا يمكنها الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها، لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية، لذا فإن إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الائتمانية و المتمثلة في الربحية و السيولة والأمان، والتي سنقوم بدراستها فيما يلي[1]:

أولا- الربحية: يسعى البنك بالدرجة الأولى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، لأن مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها و تحقيق أرباح يعني أن تكون إيرادات البنك اكبر من تكاليفه و المتمثلة في:

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير خدماتها إلى تقدمها للآخرين.
- أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف كالاستشارات و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- فروقات العملة الأجنبية، وهي الأرباح المحققة من ثراء وبيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى، مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية...الخ.

[1] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، مرجع سابق، ص202.

أما التكاليف فتتمثل فيما يلي:

- الفوائد المدينة، وهي تلك التي يدفعها البنك لأصحاب الودائع.
- العمولات المدنية، وهي تلك التي يدفعها المصرف للمؤسسات الأخرى.
- المصاريف الإدارية و العمومية.

ثانيا- السيولة: يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف "النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض" لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك، وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة، و تعتمد سيولة البنك على عدة عوامل منها:

- **مدى ثبات الودائع:** يجب على العميل ألا يسحب ودائعه قبل موعد الاستحقاق.

- **قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة:** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها المصرف كلما أدى إلى اطمئنانه، لأن التغيرات و التقلبات تحدث في المدى البعيد.

ثالثا- الأمان: يتوفر الأمان لدى المصرف عندما يتأكد من أن القروض التي يمنحها للعملاء سوف يتم تسديدها في وقتها المحدد، وينبغي للتوصل إلى ذلك دراسة:

- أهلية المقترض.
- السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء لالتزاماته.
- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة طالبة الاقتراض.
- المركز المالي للمنشأة وملاءتها ومدى توازن هيكلها التمويلي...الخ.
- مدة القرض: فكلما كانت أقل كلما أدى إلى حسن التقدير وتجنب المخاطر[1].

[1] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، مرجع سابق، ص203.

المطلب الثالث: معايير منح الائتمان البنكي

من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم و من أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية و نوعها و التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، و قد أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني و التي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني. و فيما يلي عرض لهذه النماذج:

أولا- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5C's :

1- الشخصية (Character): و هي العنصر الأول و الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، و للشخصية التي يتمتع بها من قدم له القرض عدة تحديدات، رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية و القيمية التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام المصرف، وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا، وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة، حيث تعتمد مواصفاتها على مواصفات إدارتها. أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فان مواصفاتها تتعدى إدارتها إلى العمليات التي تقوم بها و السياسات التي تعتمدها و السجلات التي تحتفظ بها لأدائها، وعادة ما يتم تحديد الشخصية من خلال تجارب المقترض مع المصرف وثقة المصرف بذلك.

2- القدرة (Capacity): أحد أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، حيث تحدد مقدرة المقترض في إعادة ما اقترضه من المصرف، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية المقدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة و هي:

أ- الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

ب- الاتجاه الثاني: تحدد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض، أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله و إدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن سلامة الأموال المقدمة له في صورة قروض[1].

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**، طبعة معدلة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص217.

ج- الاتجاه الثالث: تركز حول الأمور المالية البحتة، حيث ينصب التركيز حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض، فإنه بشكل عام تعتمد على حجم التدفق النقدي للمقترض.

د- الاتجاه الرابع: وينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقترض، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة المقترض على سداد القرض، إنما تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمقترض، كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد القرض، وهي تعتمد على التدفق النقدي السابق و كذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.

3- رأس المال (Capital): يقصد برأس المال هو كل ما يمتلكه المقترض من الموجودات المنقولة و غير المنقولة مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، ولها يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية، وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطر القرض و العكس صحيح، إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية و أيضا هو الضمان الإضافي في حالة المقترض في التسديد.

4- الضمان (Collateral): يقصد بالضمان مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة و غير منقولة التي يرهنها لتوثيق القرض البنكي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية و سمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليها المصرف التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض، ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها، فهناك القروض لضمان البضائع أو لضمان الأوراق المالية أو لضمان رهن عقاري.

5- الظروف الاقتصادية (Conditions): تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المؤسسة المقترضة و هي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المؤسسة و التغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع، ورغم أن هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل المخاطر، إلا أن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بهذا العنصر[1].

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**، مرجع سابق، ص 218.

ثانيا- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5P's:

من الممكن أن يستخدم متخذ القرار الائتماني نموذج آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب الائتمان، و تحليل المعايير وفق هذا النموذج يعطي ذات الدلالات التي يعطيها نموذج 5C'S و إن كان بأسلوب آخر، كما نجد أن هذا النموذج يهتم بالقرض و الغرض منه، حيث تتم دراسة المعايير التالية[1]:

1- العميل (People): يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل و حالته الاجتماعية و مؤهلاته و أخلاقياته من حيث الاستقامة و غيرها، لذلك فإن أول خطوة هي مقابلة العميل، ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل (الفرد أو شركة الأعمال) ، حيث تحدد إدارة الائتمان كل المعلومات و البيانات التي ترغب في الحصول عليها عن العميل وتحديد من هو، و الأعمال السابقة التي قام بها و البنوك التي تعامل معها.

2- الغرض من الائتمان (Purpose): تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا القدر من التحقق، ورفض الطلب. والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك و صلاحيات إدارة الائتمان، فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في المصرف، ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية و إنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

3- القدرة على السداد (Payment): يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان و فوائده في موعد الاستحقاق، فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل و التي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، فمن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة العسر المالي، ونوع ذلك العسر فيما إذا كان عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص152.

4- الحماية (Protection): إن أساس هذا المعيار في تحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك. و نقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة.

5- النظرة المستقبلية (Perspective): إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل و مستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية و المستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، و لهذا تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم و معدلات الفوائد و غيرها[1].

ثالثا- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM :

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني و قراءة مستقبل الائتمان. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة و الضعف لدى العميل، و يتم من خلا لها الموازنة بين المخاطر الائتمانية و القدرة على السداد. و فيما يلي عرض لهذه المعايير:

1- التصور (Perspective): يقصد بالتصور الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه، ومضمون هذه الأدلة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر و العوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان.

- دراسة إستراتيجية التشغيل و التمويل عند العميل، و التي من شأنها تحسين الأداء و تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.

2- القدرة على السداد (Repayment): و مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا، هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية و التي يلجأ إليها العميل عندما يستعد لتسديد الائتمان.

وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة التسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية و التي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص153.

3- الغاية من الائتمان (Intention or Purpose): ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، و كقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا القرض، وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

4- الضمانات (Safeguards): و هنا يجب تحديد الضمانات التي تقدم إلى المصرف ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان ولمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، و يمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5- الإدارة (Management):

ترتكز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل، و ذلك يشمل كل من:

أ- العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وتحديد كيفية الاستفادة من الائتمان، وكذلك تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد، و أيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم.

ب- الإدارة: ومن خلالها يتم التعرف على الهيكل التنظيمي للعمل و السيرة الذاتية لمدراء الأقسام إلى جانب قدرة العميل على النجاح و النمو.

مما سبق أعلاه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان، و مضامينها تتداخل و تشترك فيما بينها، و ذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل و قدرته على تسديد التزاماته تجاه البنك، و كذلك تحديد المخاطر التي تكتنف عملية منح الائتمان[1].

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص155.

المبحث الثالث: إجراءات ومخاطر منح الائتمان البنكي

حتى تتم عملية منح الائتمان يجب عليها أن تمر بمجموعة من الإجراءات اللازمة، قصد محاولة التقليل من المخاطر التي تحيط بهذه العملية والتحكم فيها.

المطلب الأول: إجراءات منح الائتمان البنكي

قد يحتاج العميل إلى قدر من الأموال فيلجأ إلى التمويل عن طريق طلب الائتمان من البنك ليساعده في دفع عجلة نشاطه وتوفير السيولة اللازمة لذلك، وفي نفس الوقت فإن البنوك التجارية تسعى لزيادة توظيف الأموال المتاحة لديها بإقراضها إلى عملائها.

وعند دراسة طلبات القروض تراعي عدة عوامل للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها القروض المطلوبة، والتي تختلف من عميل لآخر حيث يستعان بمجموعة من الإجراءات منها[1]:

1- فحص طلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك. خاصة من حيث غرض القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد و يساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الإنطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته و قدراته بوجه عام، و كذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت و خاصة من حيث حالة أصولها و ظروف تشغيلها. في ضوء هذه العمليات يتم إتخاذ القرار المبدئي بالإستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الإعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2- التحليل الائتماني للعميل: و يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته و سمعته و قدرته على سداد القرض بناءً على المعاملات السابقة مع البنك، و مدى ملاءمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3- التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الإئتمانية المحيطة بالقرض المطلوب وبناءا على المعلومات التي يتم تجميعها و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض و الغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد،

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص281.

الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة و العمولات المختلفة، و يتم الإتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

4- إتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك، و في حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للائتمان معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، و موقفها الضريبي و صنف القرض و الغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد و طريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة و التعليق عليها و مؤشرات السيولة والربحية، النشاط والمديونية، والرأي الإئتماني و التوصيات بشأن القرض و بناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5- صرف القرض: يشترط لبدء إستخدام القرض توقيع المقترض على إتفاقية القرض و كذلك تقديمه الضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الالتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض.

6- متابعة القرض و المقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة و عدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، و قد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب إتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، و ذلك إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض)[1].

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص282.

المطلب الثاني: مخاطر منح الائتمان البنكي

تعتبر البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، والناتجة عن معاملات البنك مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة.

حيث تتمثل مخاطر منح الائتمان في عدم تأكد المقرض من قيام الزبون المقترض بسداد القرض مع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها لذلك تهتم إدارة البنوك بتحديد حجم المخاطر المحيطة بالقرض و طبيعتها إلى أقصى قدر ممكن، لأنها تمثل إحدى الأسس التي يعتمد عليها البنك في تحديد شروط الائتمان.

أولا- مفهوم المخاطر الائتمانية:

تنشأ مخاطر الائتمان بسبب التغير في الظروف الاقتصادية و مناخ التشغيل بالمؤسسة، بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض، ونجد أنه من الصعب على المصرف التنبؤ بهذه الظروف و التغيرات التي تطرأ على المؤسسة، فلهذا السبب فإن المصارف تقوم بتحليل كل قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض.

ولكن لسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية بوقت طويل[1].

وفي حالة زوال المؤسسة المقترضة قد لا تنتج عن تصفية ممتلكاتها بمختلف أصولها ما يكفي للإيفاء بجميع حقوق الدائنين، و بطبيعة الحال ما البنك إلا عنصر فقط منهم، وقد لا يحصل إلا على جزء مما منحه كقرض و سيتوجب عليه تحمل الفارق و تتأثر بذلك عوائده[2].

و تعرف المخاطر الائتمانية كذلك على أنها" درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ الخسائر على القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة"[3].

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان)**، ط1، مؤسسة الوراق، 2000، ص209.

[2] طارق حماد عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، 2003،ص 71.

[3] حسين بلعجوز، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، مرجع سابق، ص71.

ثانيا- صور المخاطر الائتمانية:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، وسنعرض فيما يلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط البنكي.

1- مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر[1]:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

2- مخاطر التسعير: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

3- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

[1] حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة-مخاطر-تقنيات)،جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان2005، ص7.

ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

4- مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك، وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية، وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

5- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى.

- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.

- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.

- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.

- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات.

- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

6- مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات، يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي[1].

[1] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، مرجع سابق، ص283.

7- مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر، والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

8- مخاطر عدم القدرة على السداد: وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من **3** شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق. ولذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ**3** سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة[1].

9- مخاطر السوق: ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل، وتحليل أداءه خلال **3** سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

10- مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية:

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

11- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها، وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة[2].

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص244.

[2] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص449.

المطلب الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية

ترتكز الصناعة البنكية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، إذ تعد المخاطر ملازمة للعمل المصرفي، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر اكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، و تلعب إدارة المخاطر في البنوك دورا قياديا في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف البنكيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها ولكن للتعرف على وجودها وتحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها والتي تشمل أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية، ولمواجهة المخاطرة ينبغي على كل عون اقتصادي أن يستغل المعلومات المتواجدة لديه استغلالا أمثلا من أجل اتخاذ قرار سليم يؤمنه على مستقبله، ويعبر ذلك عن قدرته بناء على المعلومات المتواجدة لديه على تحسس المستقبل المجهول أي توقع عناصر التهديد المحتملة التي من الممكن أن يتعرف إليها ويمكنه بالتالي وضع البدائل التي تسمح له بمواجهتها[1].

وفي الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل. فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر[2].

1- تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز أساسية، والتي تتمثل في:

أ- رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذا على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية، وتنظم بدقة تسييرها.

ب- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

---

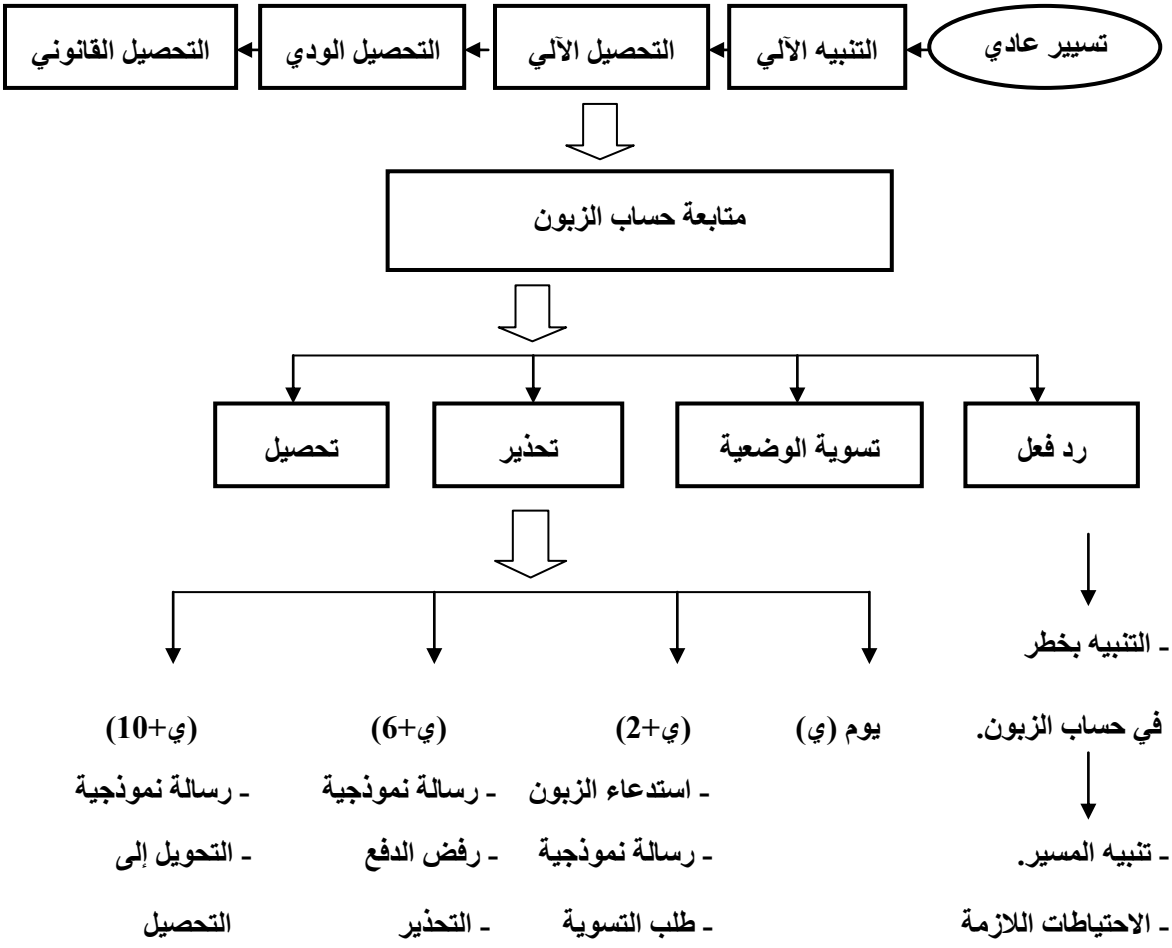
[1] نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 465.

[2] طية عبد العزيز، مرا يمي محمد، **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص30.

ج- تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك، وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

الشكل رقم (1-1): عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري



المصدر: طية عبد العزيز، مرا يمي محمد، **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص 31.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

2- معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).

- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض[1].

[1] طية عبد العزيز، مرا يمي محمد، مرجع سابق، ص 32.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الائتمان البنكي، من حيث نشأته وتعريفه والخصائص المميزة له، وكذا أهميته في تلبية حاجيات الاقتصاد المالية، والأنواع التي تقدمها البنوك والراجعة إلى التغيرات التي رافقت التطور الاقتصادي.

و تجدر الإشارة هنا أن هناك معايير و إجراءات لمنح الائتمان و من بينهما أخذ الضمانات، و لكن رغم هذه الضمانات التي يطلبها البنك لمنح الائتمان إلا أنه يواجه مخاطر عديدة عليه التقليل منها و ذلك حسب الطرق السالفة الذكر.

ويمكن أن نخلص إلى أن الائتمان هو أداة أساسية تقوم البنوك بمنحه لتمويل الأفراد و المؤسسات، حيث أن كل فرد و كل مؤسسة يعتمد على نوع معين لزيادة أرباحهم و لتلبية احتياجاتهم من رؤوس الأموال سواء كان هذا الائتمان عقاريا أو زراعيا أو استهلاكيا، حيث أن هذا الأخير عرف انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة.

الفصل الثاني:

استخدام جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ قرارات الائتمان

تمهيد:

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع عشر، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل ومع الأهمية المتزايدة لها، أخذ ينظر إلى الميزانية العمومية كصلة وصل بين قائمتي متتاليتين، ومنذ ذلك الحين وحتى تأسيس مجلس المعايير المحاسبة المالية في عام 1973، تم التعامل مع قائمة الدخل باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى سيولة وقدرة المؤسسة على توليد النقدية، حيث تمكن هذه القائمة من تزويد المستخدمين بمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الفترة المالية.

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين القوائم المالية الهامة على مستوى محيطي المؤسسة الداخلي و الخارجي، فالمسير المالي يعتمد على هذا الجدول لتسييّر الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي مخطر الإفلاس وتكاليفه.

سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة جدول تدفقات الخزينة، وذلك من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية جدول تدفقات الخزينة ومكوناته.

المبحث الثاني: أسس عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الائتمان البنكي.

المبحث الأول: ماهية جدول تدفقات الخزينة ومكوناته

تقوم العديد من المؤسسات بعمليات استثمار وتوسع تستخدم فيها مبالغ مالية كبيرة، ويتساءل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة الداخلية المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات، وهل تم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية ؟

حيث لا يؤدي فحص الميزانية وجدول النتيجة إلى توفير إجابات جاهزة عن مثل هذه التساؤلات وتلبية احتياجات متخذي القرارات، وهو ما دعى إلى إلزام المؤسسات بإعداد قائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات الخزينة.

المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من مفهوم جدول تدفقات الخزينة وأهميته وكذلك الأنشطة الرئيسية المكونة له.

أولا- نشأة جدول التدفقات النقدية

نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صورة تحليل مبسط أطلق عليه "قائمة مصادر الوارد والمنصرف"، والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية المؤسسة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة إلى "قائمة الأموال المخصصة" واعترافا من المجلس الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأهمية هذه القائمة، فقد قام سنة 1961 بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار دراسة الأبحاث المحاسبية رقم 02 بعنوان "تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة"، وقد أوصت هذه الدراسة بأن تدرج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع[1].

وفي سنة 1963، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار دراسة الأبحاث المحاسبية رقم 03، وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها"[2]، وبأن تعرض

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الثاني، تعريب أحمد حجاج ، دار المريخ، الرياض، 2005، ص1224.

[2] سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، **المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص281.

القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزاميا، كما أن اشتمال تقرير المراجع عليها كان أمرا اختياريا.

وقد رحب مجتمع الأعمال وبورصات الأوراق المالية بنشرة مجلس معايير المحاسبة المالية، وازداد عدد الشركات التي تعد قوائم الأموال المخصصة بصورة واضحة، وفي سنة 1971 جاءت نشرة رقم 19 تتضمن الإلزام بإعداد "قائمة التغيرات في المركز المالي" كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى وبضرورة أن يشملها تقرير المراجع، فقد خلص المجلس إلى أن:

"هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمنشأة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة معينة، هي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية وخاصة الملاك والدائنين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فعند إصدار القوائم المالية التي تهدف لعرض المركز المالي ونتائج الأعمال، فإنه يجب أيضا إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، كقائمة مالية أساسية عن كل فترة تعد عنها قائمة الدخل"[1].

وأوصى مجلس معايير المحاسبة المالية باستخدام اسم جديد للقائمة هو "قائمة التغيرات في المركز المالي" وهو الاسم الذي استخدم من سنة 1972م إلى 1987م.

و خلال فترة الستينات والسبعينات كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل باعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي، ولكن مع بداية الثمانينات كانت بيئة عملية التقرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع اتجاه الشركات للاقتراض بمبالغ ضخمة، وفي سنة1981م أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات المنهج النقدي بدلا من منهج رأس المال العامل في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، وفي قائمته رقم 05 في مفاهيم المحاسبة المالية سنة 1984م أيد مجلس معايير المحاسبة المالية بشدة أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية" قائمة التدفقات النقدية" التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلى مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأساسية، وفي نوفمبر 1987م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم 95 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد 15 جويلية 1988م[2]. وكذلك المعيار الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية"

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت، مرجع سابق، ص 1224 .

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت، مرجع سابق، ص 1225.

الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1992 بصورته النهائية، والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدّة ابتداء من الأول من تموز عام 1994[1].

ثانيا- مفهوم جدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية الأساسية والتي توفر معلومات مهمة لا توفرها باقي القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج...إلى آخره.

تعرف فايزة سليم حداد جدول تدفقات الخزينة على أنه "وثيقة شاملة وكاملة تفسر تغيرات تدفقات خزينة المؤسسة خلال فترة معينة"[2].

وهو أيضا: "عبارة عن لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها"[3]، كما يمكن اعتبارها أداة تحليل متميزة وهامة وتقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية[4].

ويمكن تعريف جدول تدفقات الخزينة بأنه: "قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات ومدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس لنقدي، أي أن جدول تدفقات الخزينة يذهب إلى أبعد من ذلك فإنه يحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي اثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة"[5].

كما عرفه النظام المحاسبي المالي scf من خلال هدفه بأنه: " يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد النقدية وما

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص160.

[2] فايزة سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، الحامد للنشر، الأردن، 2009، ص40.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(دروس وتطبيقات)**، ط1، دار وائل،عمان، 2006،ص204.

[4] بلعور سليمان، علي بن الطيب، **بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة**، الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة البليدة ،16-17-18- نوفمبر 2011 ص03.

[5] بن فرج زوينة، رحيم حسين، **قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص10.

يعادلها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، ويقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن جدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة هو القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر)، والتي أصبح إلزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة، حيث أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات)، وحسب النشاطات التشغيلية (النشاطات الرئيسية للمنشأة) التمويلية (الاقتراض والائتمان)، و الاستثمارية (الاستثمار في الأصول المختلفة) خلال فترات مالية معينة.

لقد وردت في هذه التعاريف مجموعة من المصطلحات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة، ومن أجل فهم هذه التعاريف يتم شرح هذه المفردات كالتالي:

- **النقدية:** ويقصد بها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب.

- **النقدية المعادلة:** وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية، والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها، ويتم الاحتفاظ بالنقدية المعادلة لغرض مقابلة الاحتياجات النقدية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو أية أغراض أخرى.

- **التدفقات النقدية:** وتتمثل في التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

- **الأنشطة التشغيلية:** عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية.

- **الأنشطة الاستثمارية:** عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.

- **الأنشطة التمويلية:** عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمنشأة.

[1] قرار مؤرخ في يوليو2008، **يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص26.

ثالثا- أسباب التحول إلى الأساس النقدي

من الأسباب الرئيسية للتحول إلى الأساس النقدي هو أن المستثمرون والمحللون الماليين قد أيقنوا أن المحاسبة على أساس الاستحقاق قد أصبحت أبعد ما تكون عن التدفقات النقدية الأساسية للمؤسسة، وأعلنوا أن المحاسبين يستخدمون العديد من أدوات التوزيع الاجتهادية (مثل الضرائب المؤجلة، الإهتلاك، استحقاق الإيرادات)، ومن ثم فإن صافي الربح الذي يتم حسابه لم يعد مؤشرا مقبولا على المقدرة الكسبية للمؤسسة، وبنفس الصورة فإن القوائم المالية لا تعترف بالتضخم، وبالتالي فهناك العديد من المستخدمين الذين يبحثون عن معيار أكثر تجردا مثل التدفق النقدي لتقييم مدى النجاح أو الفشل في العمليات، بالإضافة إلى ذلك فهناك من يقول بأن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي، حيث أن الإدارة السيئة لحسابات القبض والمخزن تؤدي إلى نقص في السيولة الذي لا تظهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل، فقد تقرر الشركة عن مقادير كبيرة لرأس المال العامل في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيدا في حسابات القبض والمخزون، مما يؤدي إلى نقص السيولة والمرونة المالية الذي يفضي إلى الإفلاس[1].

المطلب الثاني: أهمية جدول التدفقات الخزينة واستخداماته

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، أي أن القائمتين السابقتين لا تقوم بعرض الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة[2].

أولا- **أهمية جدول تدفقات الخزينة**

تعتبر هذه القائمة ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين وتوفير الأرباح للمساهمين. كما أنها أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت، مرجع سابق، ص 1226.

[2] فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 ،ص20.

السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنقاط التالية[1]:

- إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.

- عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية ، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشاة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.

- إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.

- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية، وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

- تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها.

بالإضافة إلى أنها تساعد في التنبؤ بالفشل المالي، حيث تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس، خصوصا بعد أن أوضحت عدة دراسات ميدانية أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات الإعسار والإفلاس التي لحقت ببعض المنشآت[2]. ولهذا فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية[3]:

- من أين أتت النقدية خلال الفترة ؟

- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة ؟

- ما هو التغير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

[1] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان، الأردن، 2006، ص766.

[2] خميسي شيحه، **التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة**، دار هومه، ص160.

[3] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة** .الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001 ، ص345.

في الأخير يمكننا القول أن طريقة الخزينة تسمح بفصل التدفقات حسب الوظائف بمعرفة أحسن لسياسة كل وظيفة على مستوى المؤسسة (الاستثمار، الاستغلال، التمويل...الخ).

ثانيا- استخدامات جدول التدفقات الخزينة

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية[1].

1- استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات، وبالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفق النقدي، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

2- استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و بقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية.
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و المستلمات النقدية و المدفوعات النقدية المرافقة.
- أثار الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 145.

المطلب الثالث: مكونات جدول تدفقات الخزينة

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها[1]، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية[2]:

1- الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية. و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية:

- المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أومن تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.

- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

2- الأنشطة الاستثمارية: وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية:

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.

- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.

- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

3- الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن التدفقات التالية:

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص2.

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 347.

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.

- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.

- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات، والرهونات والسلفيات الأخرى القصيرة والطويلة الأجل.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا، فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي[1].

ويعرض الشكل التوضيحي التالي التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط:

الجدول رقم(2-1) تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة التشغيلية	**المبيعات النقدية، تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من عملاء).**	**المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات للموردين)، سداد المصروفات التشغيلية.**
الأنشطة الاستثمارية	**بيع الأصول، بيع استثمارات طويلة الأجل**	**شراء أصول واستثمارات طويلة الأجل.**
الأنشطة التمويلية	**القروض والسندات؛ إصدار أسهم جديدة**	**إعادة سداد الديون، التوزيعات، إعادة شراء أسهم.**

المصدر: عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2006، ص56.

يتضح من الجدول السابق أن لكل من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت تشغيلية، استثمارية وتمويلية تحقق تدفقات نقدية تؤثر ايجابيا أو سلبا على الرصيد النقدي للمؤسسة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص282.

المبحث الثاني: أسس عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وإعداد جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي والمالي، وبعد ذلك نتطرق إلى استخداماته في التحليل المالي.

المطلب الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي

يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، ويجب أن تعرض بالأسلوب الأكثر مناسبة لطبيعة العمليات التي تمارسها.

ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن الأمر يتطلب توفر ما يلي[1]:

- قائمتين من قوائم المركز المالي، و يعود السبب في أخذ قائمتين من قوائم المركز المالي إلى أن الميزانية العامة في السنة الأولى تعبر عن أرصدة الأصول و الخصوم في أول المدة، في حين تعرض الميزانية العامة في السنة الثانية أرصدة أخر المدة لتلك الفترات، و هذا ما يسهل على المحلل المالي معرفة التغير المصاحب لتلك الفترات.

- جدول حسابات النتائج للفترة المطلوب إعداد الكشف عنها، فهذا الجدول يمثل نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال السنة المدروسة.

- بيانات إضافية: و يتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ بغرض توفير المزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد التدفقات النقدية.

وبالتالي يتم عرض هذه التدفقات إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

1- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

تتمثل الطريقة المباشرة الموصى بها حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد **(SCF)**، في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون، الضرائب...) قصد إبراز التدفق المالي الصافي، وكذا تقريب هذا التدفق المالي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص183.

جدول رقم (2-2): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

الفترة من ..... إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن..... المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين..... الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة..... الضرائب على النتائج المدفوعة.....			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية..... التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية..... المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية..... التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية..... الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية..... الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج.....			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم..... الحصص وغيّها من التوزيعات التي تم القيام بها..... التحصيلات المتأتية من القروض..... تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.....			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 2008/07/26، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدوّنة الحسابات وقواعد سيرها،** الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009.

2- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

تتمثل الطريقة غير المباشرة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة(إهتلاكات,تغيرات الزبائن,المخزونات,تغيرات الموردين)..
- التفاوتات أو التسويات(ضرائب مؤجلة)،
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)....وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

تم تبنيه من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسيين، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل ونجد حسب هذا التقسيم ما يلي:

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل .

كما تمتاز هذه الطريقة بأنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة وتقوم على أساس إجراء تسوية لصافي دخل المنشأة وتدفقاتها النقدية[1].

جدول رقم (2-3): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

الفترة من ..... إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الإهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			

[1] سوزان عطا درغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، 2008، ص80.

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي(المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 2008/07/26، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدوّنة الحسابات وقواعد سيرها،** الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة، راجع إلى كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تنتج إيرادات والنشاطات الأخرى الغير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)، فالطريقة المباشرة تشكل عنصر رئيسي لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردين والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة، كالإهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات.

المطلب الثاني: استخدام جدول تدفقات الخزينة في التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي تتضمنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية. تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل، والتوسع المستقبلي.

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فمن خلال الدراسة التي قام بها (lielke and giomine) سنة 1988م، تبين أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل[1].

1- مقاييس جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق، وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة. وإن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

أ- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.

ب- مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الربح.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ج- نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال.

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 163.

2- مقاييس جودة السيولة

كما سبق وأن ذكرنا بأن السيولة توفر جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، و بما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل. و إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي[1]:

أ- نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستشارية و التمويلية.

و تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستشارية والتمويلية، و ما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

ب- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون المستحقة الأداء.

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

ج- نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذالك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، والعكس صحيح.

3- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، و مقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن بين هذه النسب ما يلي:

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 164.

أ- **نسبة التوزيعات النقدية** = التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، و مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

ب- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- **نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات** = متحصلات الفوائد و التوزيعات ÷ صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

ج- نسبة الاتفاق الرأسمالي

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- **نسبة الإنفاق الرأسمالي** = الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذالك زيادة الاستثمارات المالية، و لذالك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

إن استخدام النسب السابقة الذكر في تحليل قائمة التدفقات النقدية و مقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة في المؤسسة سيمكن بلا شك من تقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر موضوعية[1].

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 166.

المطلب الثالث: موازنة الخزينة

الموازنة يجب أن تكون نتاج التخطيط الإستراتيجي من جانب إدارة يقظة، ومن خلال عملية وضع الموازنة يمكن للإدارة أن تنظم أن تنظم بفعالية وتوزع الموارد التنظيمية، وبمساعدة الموازنات يمكن أن تقيم الإدارة الأداء التنظيمي وتجري التغييرات الضرورية[1].

وفي الترتيب المنطقي، موازنة الخزينة هي آخر موازنة يتم إعدادها وهي نتيجة أو محصلة لجميع الموازنات الأخرى[2].

1- مفهوم موازنة الخزينة:

موازنة الخزينة هي الجدول الزمني للتدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة المتوقعة لفترة زمنية محددة، بحيث أنها تظهر حاجة المؤسسة من الأموال شهريا وأسبوعيا[3].

كما تعتبر أداة للتخطيط النقدي و تهدف إلى دراسة الوضع التمويلي والسيولة النقدية للمؤسسة[4].

2- عرض موازنة الخزينة:

هي مجموع موازنات القبض والدفع لأنشطة الاستغلال وخارج الاستغلال للمؤسسة، تحدد نتيجة كل شهر للتدفقات النقدية. وتتكون من أربعة أجزاء:

- تدفقات تحصيلات الاستغلال.
- تدفقات مدفوعات الاستغلال.
- تدفقات متأتية من الميزانية الافتتاحية.
- تدفقات خارج الاستغلال.

[1] طارق حماد عبد العال، **الموازنات التقديرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 6.

[2] بوخلوة باديس، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة المسيلة، 2003، ص8.

3 أمينة يخلف، **تسيير خزينة المؤسسة باستخدام الأساليب الرياضية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014، ص15.

[4] فركوس محمد، **الموازنات التقديرية (أداة فعالة للتسيير)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص211.

جدول رقم (2-4): جدول يوضح بناء موازنة الخزينة

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المقبوضات النقدية				
1- مقبوضات الاستغلال				
- نقدا				
- لأجل				
- تحصيلات أخرى				
2- مقبوضات خارج الاستغلال				
- التنازل عن الاستثمارات				
- القروض القصيرة والطويلة الأجل				
- الزيادة في رأس المال				
- مصادر أخرى خارج الاستغلال				
مجموع المقبوضات (1+2)				
المدفوعات النقدية				
1- مدفوعات الاستغلال				
- مشتريات				
- مصاريف العاملين				
- ضرائب ورسوم				
- مصاريف عامة				
2- مدفوعات خارج الاستغلال				
- الاستثمارات				
- توزيع الأرباح				
- تسديد القروض				
- مصاريف أخرى خارج الاستغلال				
مجموع المدفوعات (1+2)				
مقبوضات – مدفوعات = الفائض أو العجز				
رصيد نهاية السنة				

المصدر: عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 146.

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الائتمان البنكي

لا شك أن وجود نظام محاسبي لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، وفي ظل التطور المذهل لنظم المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرارات هي مشكلة توافر المعلومات، بل أن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح هناك وفرة هائلة وكم ضخم من المعلومات التي تتطلب غربلتها لاختيار المعلومات الملائمة والمناسبة لمتخذ القرار، ويتوقف ذلك على جودة اختيار المعلومات المحاسبية للمفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ قرارات الائتمان، والتنبؤ بدرجة المخاطرة[1].

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

يقضي معظم مدراء العصر الحديث جل وقتهم في عملية اتخاذ القرار، سواء كانوا مدراء للإنتاج أو للعمليات الخدمية أو كانوا مدراء للتسويق أو في البنوك أو غيرهم من المدراء المتخصصين، و أيا كان هؤلاء فإن قراراتهم المختلفة هي في النهاية ما يحدد توجه المؤسسة و مستوى تحقيق أهدافها و بالتالي مستقبلها.

1- تعريف عملية اتخاذ القرار

يمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات بأنها" المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها".

وكذلك يمكن تعريفها بأنها" اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تفيد عملية المفاضلة[2]".

2- أهمية المعلومات المحاسبية المستعملة في اتخاذ القرار

حتى يتمكن متخذ القرار من معرفة النتائج المترتبة على أي اختيار، فعملية جمع المعلومات لاستخلاص المفيد منها تعتبر أساسية لابد لمتخذ القرار من القيام بها، ويمكن تلخيص أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بما يلي[3]:

أ- ندرة الموارد الاقتصادية: تنبع أهمية المعلومات من الحاجة إلى ترشيد القرارات، وذلك لندرتها حيث تساعد على توزيع واستخدام الموارد بشكل أفضل.

---

[1] حنا نعيم، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد17، غزة، 2000، ص05.

[2] العيسي ياسين،**أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول**، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص15.

[3] العيسي ياسين، المرجع السابق، ص17.

ب- ظروف عدم التأكد: حيث أن المعلومات تقلل من درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار عن طريق إمداد القرار بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء التوقعات المستقبلية.

ج- التغذية الراجعة: تساهم المعلومات عن نتائج تنفيذ القرارات في المتابعة وإجراء التقييم والتحقق بما يساعد على توفير معلومات لترشيد قرارات مستقبلية.

د- التكلفة والعائد: يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات مع العائد، إذ أن مستخدمي المعلومات يهتمون بمنافعها في حين يهتم معدو هذه المعلومات بتكلفتها.

ه- تنوع مصادر المعلومات: تتنوع مصادر المعلومات في أي مجتمع، ولابد من تخصص أفراد المجتمع بتقديم المعلومات، ويعتبر المحاسبين أحد الجهات التي تقدم المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: أنواع ومصادر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية حساسة، حيث يترتب عنها عدة نتائج قد تؤثر سلبا على سير المؤسسة، لذا يجب على متخذ القرار أن يتوفر لديه أكبر قدر من البيانات والمعلومات ذات الصلة الوطيدة بخصوصيات عملية اتخاذ القرار.

أولا- أنواع المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار

يحتاج اتخاذ القرار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح، ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالآتي[1]:

1- معلومات عن البيئة الخارجية: وتتضمن معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي.

2- معلومات عن القطاع الذي تنتمي له الشركة: وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح، والمخاطرة، ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع، ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع، والمستوى التكنولوجي فيه، ومعلومات عن العمالة.

[1] متولي سعاد، **قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية في التنبؤ بأرباح منظمات الأعمال**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس ببور سعيد، مصر، 1997، ص 82.

3- معلومات عن الشركة: وهي التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية (محاسبية وتتمثل في نتائج الأعمال، المركز المالي، التوقعات المستقبلية، وغير محاسبية وتتمثل في كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه، ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة)، أو معلومات غير كمية عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف، وسمعة مراقب الحسابات، وحجم الشركة، وحدود منتجاتها.

ويهتم المستخدمون الخارجيون بالمعلومات المحاسبية التالية[1]:

- **التدفقات النقدية:** المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في شكل توزيعات أرباح نقدية والتي تمثل استرداد لأموال المستثمرين في المنشأة

- **القدرة الكسبية للشركة:** وهي مقدرة المنشاة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة والحالية، والتنبؤ بالفترة المستقبلية، ويتعرف عليها من شكل توزيع أرباح المساهمين، وسداد الفوائد المستحقة للمقترضين عن قروضهم.

- **تقييم الوضع المالي للمنشأة:** وتتمثل في ثلاثة اعتبارات رئيسية وهي السيولة (القدرة على مواجهة وسداد الالتزامات في الأجل القصير)، والربحية (القدرة على توليد موارد اقتصادية مضافة)، واليسر المالي (القدرة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة الالتزامات والقروض طويلة الأجل).

ثانيا: مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار

ونميز بين مصدرين للحصول على المعلومات المحاسبية هما:

1- المصادر الداخلية: وتشمل ما يلي[2]:

- **القوائم المالية الأساسية:** وتحتوي على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

- **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:** وتعد جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

- **التقارير المؤقتة:** وهي التقارير النصف سنوية أو ربع سنوية التي تقدم على مدار السنة.

[1] حنان، رضوان حلوة وآخرون ، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 75.

[2] حماد طارق، **موسوعة معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص29.

- **تقرير مجلس الإدارة:** والذي يحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

- **تقرير مراقب الحسابات:** ويشمل الملاحظات أو التحفظات الخاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

2- المصادر خارجية: وتشمل ما يلي[1]:

- **الصحف والمجلات العلمية المتخصصة:** وهناك العديد من الصحف والمجلات المتخصصة التي تهم جمهور المستثمرين والمقرضين.

- **المطبوعات الحكومية:** وتعتبر من أهم مصادر المعلومات عن المعلومات الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية بصفة خاصة.

- بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد.

المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني

في الغالب يحتاج مفتش الائتمان للمعلومات التالية:

1- نبذة عن العميل: تاريخ تأسيس نشاط العميل، ودراسة القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل، ومعلومات شخصية عن أصحاب المشروع ومؤهلاتهم وسمعتهم وسلوكهم، والشكل القانوني للعميل.

2- المقدرة: معرفة هل تتوفر لدى العميل القدرة والرغبة في التسديد من خلال التعاملات السابقة، ودراسة أداء العميل الإدارية والفنية حسب ظروف القطاع الذي يعمل فيه، وتوفر مصادر دخل أخرى للعميل يمكن أن تستخدم في تسديد المديونية.

3- ربحية التسهيلات: دراسة مدى كفاية التدفقات النقدية ومصادرها، وهامش الربح الذي سيحققه المشروع بعد المصاريف.

4- غرض التسهيلات: هل الغرض منطقي، وهل يحقق الغرض جدوى مالية، ومشروعية الغرض من الناحية القانونية والأخلاقية.

5- المبلغ المطلوب: تحديد نسبة التمويل المطلوبة مقارنة بكلفة المشروع، وتحديد إذا كان العميل بحاجة فعلية للتسهيلات المطلوبة، وهل التسهيلات المطلوبة تكفي لتمويل نشاطه.

[1] منير هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص41.

6- التسديد: تحديد قدرة العميل على السداد و طريقة السداد المطلوبة والتأكد من إمكانية تحقيقها حسب ظروف العميل.

7- الضمانة: وهي التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل ودراستها من كافة النواحي مثل (استقرار القيمة، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها).

بحيث أن الكثير من هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا من القوائم المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (تحليل مالي، واستنباط)، خاصة تلك المعلومات التي تتعلق بقدرة المنشأة على الوفاء بإلتزامتها اتجاه دائنيها، كذلك تقييم ربحية المنشأة ونسبة السيولة والتدفقات النقدية لديها، لذلك فإن البنوك عادة ما تطلب من الشركات التي تريد الحصول على ائتمان بنكي أن تزود البنوك بقوائمها المالية المدققة لعدة فترات سابقة.

وعليه فإن فالمعلومات المحاسبية الجيدة التي تعكس الحقيقة الاقتصادية للشركات سوف تقود إلى تقييم جيد لقدرة المنشأة على السداد والوفاء بإلتزماتها، وبالتالي تكون عاملاً أساسياً يعتمد عليه مفتش الائتمان عند اتخاذ قراره بقبول أو رفض منح الائتمان[1].

[1] أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2010.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم العامة حول جدول التدفقات الخزينة، حيث تعتبر من بين القوائم الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة لاتخاذ قراراتها، كما أن هذا الجدول من بين القوائم المالية الهامة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، ويوضح حركية النقدية المتاحة لدى المؤسسة بتجزئتها حسب الأنشطة الثلاث:

- تدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال.
- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار.
- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل .

فيبين مصادر الحصول على التمويل من المستثمرين والدائنين، وعملية السداد للدائنين.

من هنا جاء جدول التدفقات الخزينة لتبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، و بالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة، سواء كان ذلك بالطريقة المباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذا الجدول و التي لها دور فعال في تقييم أداء المؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

وكالة المدية -110-

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية للموضوع، وتسليط الضوء على مختلف جوانب الائتمان البنكي، وكذا الأساسيات الخاصة بجدول تدفقات الخزينة، وبغرض الوقوف على الموضوع في أرض الواقع العملي، قمنا باختيار بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية - 110- لإجراء الدراسة الميدانية.

و من أجل التعرف على هذا الواقع قمنا بإجراء تربص ميداني في هذا البنك، بهدف جمع المعلومات التي تساعدنا في دراسة هذا الموضوع وذلك من خلال:

- الرجوع إلى الوثائق الداخلية للبنك.

- إجراء لقاءات مع مسؤولي إدارة البنك.

- الحصول على بعض المعلومات المحاسبية اللازمة لدراسة الموضوع.

وعليه ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة حالة لاتخاذ قرار منح الائتمان.

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، سواء كان البنك في حد ذاته أو إحدى وكالاته المنتشرة عبر التراب الوطني، حيث في هذا المبحث سوف نتطرق إلى البنك الأم أين سنتناول نشأته وتطوره، وكذا مهامه وأهدافه، كما سنتناول هيكله التنظيمي و إحدى وكالاته المتمثلة في وكالة المدية - 110 -

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تمّ تأسيس بنك القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 26 ديسمبر 1966 م، بموجب مرسوم رقم 366/66 المؤرخ في 1966/12/26 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، كما حدد قانونه الأساسي بالأمر 79-67 بتاريخ 14 ماي 1967. و قد ورث البنك مجموع النشاطات البنكية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية و المتمثلة في[1]:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة.
- البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة.

إلى جانب هذه البنوك تم إدماج ثلاثة بنوك أجنبية أخرى، وذلك إبتداءا من سنة 1968:

- بنك الجزائر مصر بتاريخ 01 جانفي 1968.
- شركة مرسيليا للقرض بتاريخ 30 جوان 1968.
- المؤسسة البنكية الفرنسية للقرض سنة 1972.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع البنكي في الجزائر، إبتداءا من مرحلة التركيز مرورا بالتخصيص ثم إلى استقلالية المؤسسات و كذا الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثت عدة تغييرات على المستوى الإداري والهيكلي للبنوك، انبثق عن بنك القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 1985/04/30

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 189.

بنك التنمية المحلية، وبموجب المرسوم 65/85 تنازل بنك القرض الشعبي الجزائري عن 40 وكالة من وكالاته وتحويل 550 موظف وإطار، بالإضافة إلى 89000 حسابا من حسابات عملائه لصالح هذا البنك.

وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا، يخضع للتشريع البنكي والتجاري باعتباره بنكا عاما و شاملا مع الغير.

وإبتداءا من سنة 1996، وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت البنوك العمومية تحت سلطة وزارة المالية، وبعد استيفاء البنك لكل الشروط المطلوبة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض (قانون 10/90) الصادر في 1990/04/14، تحصل القرض الشعبي الجزائري على ترخيص بمزاولة العمل البنكي من بنك الجزائر، وأصبح ثاني مصرف عمومي معتمد في الجزائر يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

أما عن رأسمال البنك الاجتماعي فهو في تزايد مستمر منذ نشأته حيث تطور كما يلي:

الجدول رقم (3-1): تطور رأس المال الاجتماعي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	1966	1983	1991	1994	1996	2002	2005	2007	2010
رأس المال الاجتماعي	0,015	0,8	5,6	9,312	13,6	21,6	25,3	29,3	48

المصدر: التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري 2010.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال الاجتماعي لبنك القرض الشعبي الجزائري قد شهد تطورا مستمرا، مما يدل على أ ن هذا البنك قد قطع أشواطا كبيرة في نشاطه المصرفي.

أولا- تعريف القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض بمختلف القطاعات، كنا أنه يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في 02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات أو مكاتب تبرر وتحقق نشاطاته الاقتصادية.

يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 موظفا، من بينهم 1259 فردا متحصلون على شهادات جامعية من مدارس كبرى. وتتوزع هذه الأرقام كما يلي:

الجدول رقم (3-2): موظفو البنك و أعدادهم.

الموظفون	إطارات عليا	إطارات متوسطة	نظراء	أعوان
العدد	390	941	2288	896

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

كما تستخدم شبكة الاستغلال 74% من مجموع موظفي البنك.

ثانيا- مهام بنك القرض الشعبي الجزائري

يرتكز نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري على الودائع ورؤوس الأموال التي يتحصل عليها من طرف العملاء، ومن طرف البنك المركزي، فهي تعد المحرك الرئيسي لنشاطه، وبها يمنح القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل، كما أنه يلعب دوراً هاما وكبيرا في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على[1]:

- المساهمة في إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، من خلال تمويل المؤسسات العمومية والخاصة العاملة في مختلف القطاعات.

- تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات المختلفة مثل: قطاع السياحة، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية وغيرها.

- خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية، وإجراء مختلف العمليات المتعلقة بالعملة الأجنبية.

- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات وإعادة استثمارها.

- تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية، وتمويل معاملات التجارة الخارجية.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

- تقديم القروض الاستهلاكية لقطاع العائلات، بالإضافة إلى تمويل مختلف عمليات اقتناء المساكن من طرف الأفراد.

- تقديم قروض وسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، وتمويل مشتريات الدولة، الولاية، البلدية والمؤسسات الوطنية.

وتبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل بنك القرض الشعبي الجزائري بالمساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة والأدوية، الصيد والتعاونيات(غير الزراعية) في ميادين الإنتاج، التجارة، التوزيع، الفندقة والسياحة.

ثالثا- أهداف بنك القرض الشعبي الجزائري

يسعى بنك القرض الشعبي الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق.

- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات عن طريق الوسائل التقنية.

- الوصول إلى لا مركزية القرار ولا مركزية التسيير.

- الأخذ بالمشاركات على الصعيدين الوطني والخارجي.

- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.

- عملية وضع وتقويم التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

كأي بنك تجاري للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له.

أولا- المديرية العامة

يترأسها الرئيس المدير العام (PDG) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي، حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، وإلى جانب الرئيس المدير العام تضم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.

ثانيا- المديريات العامة المساعدة

وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما:

1- المديرة العامة المساعدة للالتزامات:

وهي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

2- المديرية العامة المساعدة للتنمية:

تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

3- المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:

وتتمثل مهمتها في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك ف ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من أجل الضمانات البنكية الدولية ،وضمان التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

4- المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

وهدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال

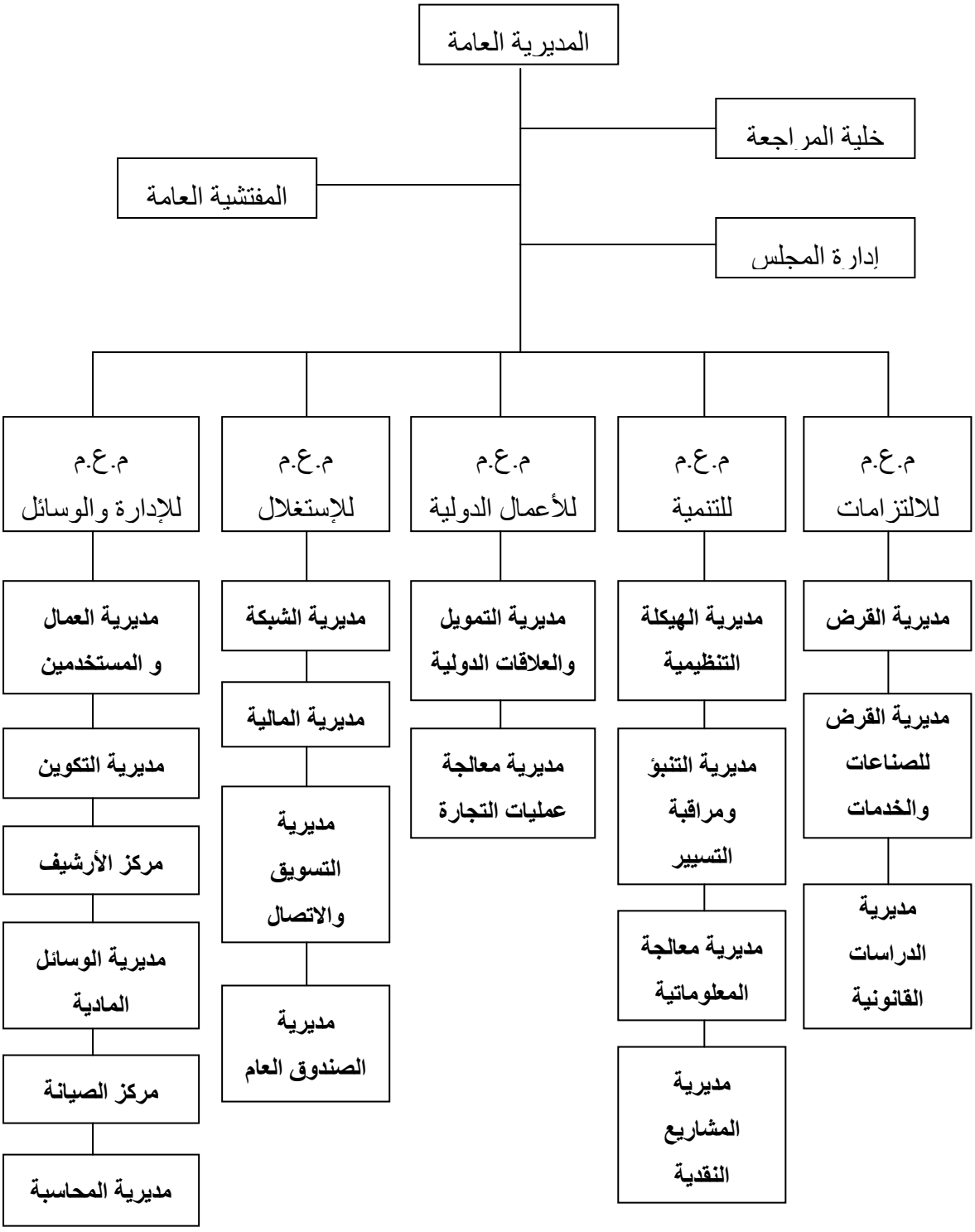
5- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:

من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع مخططا لصيانتها وتطويرها، كما تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبية البنكية، وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف[1].

والشكل الموالي وضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (المديرية العامة)



المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية - 110 -

تعتبر وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية وكالة من الدرجة الأولى في المخطط العام لشركة القرض الشعبي الجزائري، فهي تقوم بكل العمليات المصرفة المرخص بها في القانون التجاري الجزائري.

أولا- تقديم الوكالة

هي مؤسسة مالية و اقتصادية متخصصة في إدارة الأموال حفظا وإقراضا، بيعا و شراءا، فهي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال بأشكال مختلفة وباستخدام وسائل الدفع لمحاولة تحسين المعاملات والتبادلات المختلفة ومواكبة التطورات الحاصلة في الجهاز البنكي للعالم المتقدم.

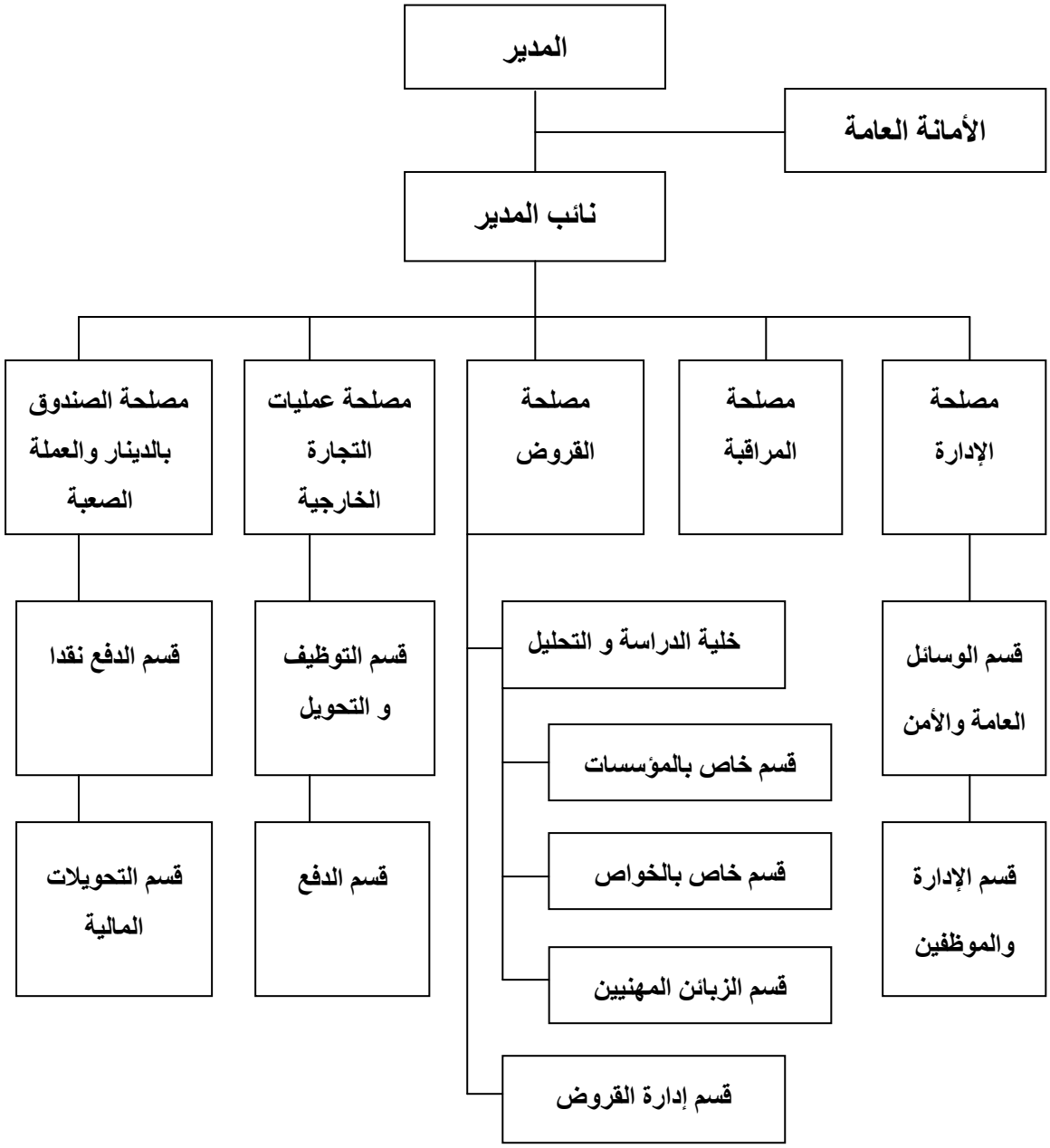
كما تعتبر من أنجح الوكالات التابعة للمنطقة، وقد ساهم موقعها الجغرافي (شارع الإخوة بن مولود وسط المدينة أمام السوق العمومي)، في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن الحاليين و استقطاب آخرين جدد من خلال ما تعرضه من خدمات و حسن معاملة الموظفين، و الذين يبلغ عددهم 22موظفا دائمين موزعين على مختلف المصالح حسب طبيعة عملهم و تخصصاتهم[1].

ثانيا- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمدية- 110 -

سنوضح الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري وفق الشكل التالي:

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري- 110-



المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

من الشكل السابق نجد أن وكالة المدية تحتوي على مجموعة المصالح نذكرها كما يلي:

1- مصلحة الصندوق: تتمثل مهامها فيما يلي:

- استقبال الزبائن.

- معالجة العمليات المصرفية بالدينار و بالعملة الصعبة.

- معالجة عمليات النقد الالكتروني (البطاقات).

- فتح الحسابات و تسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق.

- تلقي طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات و الأوراق التجارية و المقاصة و تحصيل الشيكات.

- معالجة عمليات الإيداع (سندات الصندوق و دفاتر الادخار).

- متابعة ومعالجة الشيكات الغير مدفوعة (الشيكات بدون رصيد).

- انجاز الإحصائيات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها هذه المصلحة.

- القيام بالكراء و تسديد الخزائن الحديدية للزبائن.

2- مصلحة القروض : تتمثل وظائفها فيما يلي:

- دراسة ملفات القروض، متابعة القروض الممنوحة، و تحصيل الديون.

وفي هذا الإطار تقوم مصلحة القروض بالعمليات التالية حسب مختلف المجالات:

- استقبال طلبات الزبائن، ثم دراسة الملف و تحليل الأخطار.

- متابعة ملفات القرض.

- متابعة تطور نشاط المؤسسة الطالبة للقرض.

- انجاز رخصة القرض.

- تلقي الضمانات.

- الإمضاء على الاتفاقية.

- وضع القروض تحت تصرف طالب القرض.

- تسليم الكفالة و الضمانات الاحتياطية.

- إنجاز إحصائيات خاصة بالمصلحة.

3- مصلحة التجارة الخارجية: وتتمثل وظائفها في ما يلي:

- السهر على تطبيق سياسة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

- تنظيم وضع الرصيد الوثائقي والأرشيف وتسيره.

- اقتراح برامج تكوين وتحسين المستوى.

- تطوير الإعلام وتخسيس المهنيين والمستهلكين بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

- تحصيل شيكات السفر.

- إعطاء معلومات للزبائن فيما يخص عمليات التجارة الخارجية.

4- مصلحة الإدارة: وتتمثل وظائفها فيما يلي:

- القيام بالتنسيق مع الإدارة المركزية بعمليات التوظيف وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

- القيام بعملية التنقيط الدورية للموظفين.

- التكفل وبصفة منتظمة بإعداد جداول الترقية الخاصة بالموظفين بتكفل من اللجنة المتساوية الأعضاء التي يتم انتخابها وتجديدها دوريا على مستوى المديرية وكذا الملفات الخاصة بشاغلي المناصب العليا وشروط الالتحاق بها وفقا للتنظيم المعمول به.

- متابعة المسار المهني للموظفين من توظيف، تنصيب، تثبيت، تكوين وترقية إلى غاية التقاعد أو حالات خاصة أخرى كالعطل المرضية، الاستيداع وغيرهما.

- التعامل مع مجمل المصالح المركزية أو المحلية فيما يخص المسار المهني للموظفين، كمفتشية الوظيفة العمومية، المراقب المالي، الخزينة وغيرها من المصالح.

- التكفل بجانب إدارة الوسائل (سيارات، أجهزة، مكاتب)... وكل الجوانب المادية للإدارة.

- دفع الضرائب الخاصة بالوكالة.

5- مصلحة المراقبة: تتمثل وظائفها فيما يلي:

- مراقبة الحسابات ومعالجة كل الأخطاء المحاسبية الملاحظة أثناء إنجاز الحسابات.

- انجاز اليومية المحاسبية للوكالة و إرسالها إلى الهيئة المشرفة.

- مراقبة الحسابات التي تسجل اختلالات في الحسابات.

- متابعة ملف القروض.

- انجاز رخصة القرض.

- الإمضاء على اتفاقية القرض[1].

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

ثالثا- وظائف مصلحة القروض

وبما أن دراستنا التطبيقية تم القيام بها في مصلحة القروض فسنتوسع أكثر في تقديم وظائفها كما يلي[1]:

1- وظيفة الدراسة والتحليل:

- استلام طلبات القروض و دراستها و تحليلها.

- مسك وعرض ملفات القروض يوميا.

- متابعة تطور نشاط المؤسسات بانتظام (مراكز الائتمانات, الزيارة الميدانية, المعلومات, متابعة الضمان أو الرهن المقدم).

2- وظيفة إدارة القروض:

- تثبيت تصريحات القروض المفوض بمنحها.

- توقيع عقد القرض و طريقة تسديده مع الزبون.

- جمع الضمانات.

- وضع الحدود القصوى للقروض المرخص بمنحها و متابعة إمكانية تجديدها.

- تثبيت و تسليم سندات الكفالة.

- متابعة استعمال القروض و تأمينها وفقا للهدف المالي و السهر على تسديدها حسب أجل استحقاقها.

- تحضير و نقل الملفات الخاصة التي يراقبها بنك الجزائر.

- متابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية.

- التصرف وفق ترتيب القروض.

- التحقق من مطابقة الضمانات المجمعة و تحويلها لمجمع الاستغلال لحفظها.

- تأمين متابعة ملزمة لعدم التسديد و الملفات المتنازع عليها.

- استخدام كل الوسائل و الإجراءات اللازمة لتحصيل القروض.

- مراقبة الملفات الإدارية لفتح حسابات الزبائن قبل نقلها لمجمع الاستغلال لإعطاء رأيه.

و نشير أن ملف القرض يتضمن الوثائق التالية:

أنظر قائمة الملاحق.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

المبحث الثاني: دراسة حالة لاتخاذ قرار منح الائتمان

سنخصص هذا المبحث لدراسة طلب قرض تقدمت به المؤسسة **X** لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية - **110-** وذلك من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة طالبة الائتمان، إضافة إلى موازنة الخزينة التي تقدم معلومات مفصلة أكثر حول الاحتياجات المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة **X** طالبة القرض لسنة 2015، إضافة إلى جدولين تقديريين للسنوات 2016 و2017، وذلك من أجل معرفة احتياجات المؤسسة للسيولة، وفي ما يلي عرض لهذه الجداول:

الجدول رقم (3-3): جدول تدفقات خزينة المؤسسة X لسنة 2015 و2016

LIBELLE	NOTS	2016	2015
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES			
ENCAISSEMENTS RECEU DES CLIENTS		71 154 842,00	- 2 759 685,00
SOMMES VERSEES AUX FOURNISSEURS ET AU PERSONNEL		-76 247 692,00	13 003 299,00
INTERETS ET AUTRES FRAIS FINANCIERS PAYES		-137 272,00	- 15 996,00
IMPOTS SUR LES RESULTATS PAYES			
FLUX DE TRESORERIE AVANT ELEMENTS EXTRAORDINAIRES		- 5 230 122,00	10 227 618,00
FLUX DE TRESORERIE LIE A DES ELEMENTS EXTRA ORDINAIRES			
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES (A)		- 5 230 122,00	10 227 618,00
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT			
DECAISSEMENTS SUR ACUISITION D'IMMOBILISATIONS CORPORELLES OU INCORPORELLES		- 28 136 233,00	
ENCAISSEMENTS SUR CESSIONS D'IMMOBILISATION CORPLLES OU INCORPORELLES		3 695 309,00	
DECAISSEMENTS SUR ACUISITION D'IMMOBILISATIONS FINANCIERES		- 917 029,00	917 029,00
ENCAISSEMENTS SUR CESSIONS D'IMMOBILISATION FINANCIERES			
INTERETS ENCAISSES SUR PLACEMENTS FINANCIERS			
DIVIDENDES ET QOUTS-PART DE RESULTATS RECUS			
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT (B)		- 25 357 953,00	- 917 029,00
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES DE FINANCEMENTS			
ENCAISSEMENTS SUITE A L'EMISSION D'ACTIONS			
DIVIDENDES ET AUTRES DISTRIBUTION EFFECTUEES			
ENCAISSEMENTS PROVENANT D'EMPRUNTS		30 244 607,00	30 244 607,00
REMBOURSEMENTS D'EMPURUNTS OU D'AUTRES DETTES ASSIMILEES			
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT (C)		30 244 607,00	30 244 607,00
INCIDENCES DES VARIATIONS DES TAUX DE CHANGE SUR LIQUIDITES ET QUASILIQUIDITES			
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)		- 343 468,00	3 955 196,00
TRESORERIE OU EQUIVALENTS DE TRESORERIE AU DEBUT DE LA PERIODE			
TRESORERIE OU EQUIVALENTS DE TRESORERIE AU FIN DE LA PERIODE		358 000,00	14 414 272,00
VARIATION DE LA TRESORERIE DE LA PERIODE		358 000,00	14 414 272,00
RAPPROCHEMENTS AVEC LE RESULTAT COMPTABLE		- 9 342 552,50	13 712 804,00

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم (3-4): جدول تدفقات الخزينة التقديري للمؤسسة X لسنة 2016 و2017

LIBELLE	NOTS	2017	2 016
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES			
ENCAISSEMENTS RECEU DES CLIENTS		- 24 254 201,58	71 154 842,00
SOMMES VERSEES AUX FOURNISSEURS ET AU PERSONNEL		- 243 939 654,92	- 76 247 692,00
INTERETS ET AUTRES FRAIS FINANCIERS PAYES		- 663 600,00	- 137 272,00
IMPOTS SUR LES RESULTATS PAYES			
FLUX DE TRESORERIE AVANT ELEMENTS EXTRAORDINAIRES		- 268 857 456,50	- 5 230 122,00
FLUX DE TRESORERIE LIE A DES ELEMENTS EXTRA ORDINAIRES			
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES (A)		- 268 857 456,50	- 5 230 122,00
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT			
DECAISSEMENTS SUR ACUISITION D'IMMOBILISATIONS CORPORELLES OU INCORPORELLES		- 28 136 233,00	- 28 136 233,00
ENCAISSEMENTS SUR CESSIONS D'IMMOBILISATION CORPLLES OU INCORPORELLES		6 508 932,00	3 695 309,00
DECAISSEMENTS SUR ACUISITION D'IMMOBILISATIONS FINANCIERES		- 917 029,00	- 917 029,00
ENCAISSEMENTS SUR CESSIONS D'IMMOBILISATION FINANCIERES			
INTERETS ENCAISSES SUR PLACEMENTS FINANCIERS			
DIVIDENDES ET QOUTS-PART DE RESULTATS RECUS			
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT (B)		- 22 544 330,00	- 25 357 953,00
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES DE FINANCEMENTS			
ENCAISSEMENTS SUITE A L'EMISSION D'ACTIONS			
DIVIDENDES ET AUTRES DISTRIBUTION EFFECTUEES			
ENCAISSEMENTS PROVENANT D'EMPRUNTS		30 946 075,00	30 244 607,00
REMBOURSEMENTS D'EMPURUNTS OU D'AUTRES DETTES ASSIMILEES			
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT (C)		30 946 075,00	30 244 607,00
INCIDENCES DES VARIATIONS DES TAUX DE CHANGE SUR LIQUIDITES ET QUASILIQUIDITES			
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)		- 260 455 711,50	- 343 468,00
TRESORERIE OU EQUIVALENTS DE TRESORERIE AU DEBUT DE LA PERIODE			
TRESORERIE OU EQUIVALENTS DE TRESORERIE AU FIN DE LA PERIODE		244 841,00	358 000,00
VARIATION DE LA TRESORERIE DE LA PERIODE		244 841,00	358 000,00
RAPPROCHEMENTS AVEC LE RESULTAT COMPTABLE		- 20 566 139,00	- 9 342 552,50

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

التعليق:

نلاحظ من خلال جداول تدفقات الخزينة المقدمة مايلي:

أظهر جدول تدفقات الخزينة لسنة 2015 اكتفاء في السيولة، مما يعني أن المؤسسة حققت قيمة موجبة قدرها 13712804.00، وهي ليست في حاجة إلى التمويل الخارجي.

أما جدول 2016 فإن المؤسسة X تتوقع أن تحقق قيمة سالبة وعجز نقدي للأنشطة التشغيلية بقيمة 5230122.00- ، وهذا راجع لعدم توفر تدفق نقدي كافي لتسوية التزاماتها اتجاه الموردين و الأشخاص الدائنين الذي تظهر بقيمة 76247692.00- ، كما يسجل الجدول عجز كلي للأنشطة الثلاثة بقيمة سالبة قدرها 9342552.50 ، الأمر الذي يبرر أن المؤسسة في حاجة إلى تمويل في شكل سيولة نقدية.

كذلك الأمر بالنسبة لسنة 2017 فإن المؤسسة X تتوقع عجزا في النقدية للأنشطة التشغيلية أكبر منه في سنة 2016 بقيمة 268857456.50- ، وهذا راجع لتعاظم التزاماتها اتجاه الموردين التي تظهر بقيمة 243939654.92- ، كما سجل الجدول عجز كلي للأنشطة الثلاثة بقيمة سالبة قدرها 20566139.00 ، مع عدم توفر تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية لسد هذا العجز في السيولة.

وعلى هذا الأساس يقوم البنك باتخاذ قرار بمنح الائتمان لهذه المؤسسة، لتغذية العجز في السيولة الحاصل عندها، ولتتمكن هذه الأخيرة من ممارسة نشاطها بشكل سليم وفي ظروف عادية.

المطلب الثاني: عرض جدول موازنة الخزينة

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول موازنة الخزينة للمؤسسة X طالبة القرض لسنة 2016 و2017، باعتبارها آخر موازنة يتم إعدادها وهي نتيجة أو محصلة لجميع الموازنات الأخرى. حيث تقدم هذه الموازنة معلومات شهرية ومفصلة حول احتياجات المؤسسة من السيولة النقدية.

و فيما يلي عرض لهذه الجداول:

الجدول رقم (3-5): جدول موازنة خزينة المؤسسة X لسنة 2016

CHIFFRE EXPREMES EN MILLIERS DE DA

TABLEAU DE TRESORERIE DU MIOS												
(1) SOLD EN DEBUT DE MIOS	**1erMIOS**	**2eMIOS**	**3eMIOS**	**4eMIOS**	**5eMIOS**	**6eMIOS**	**7e MIOS**	**8eMIOS**	**9eMIOS**	**10eMIOS**	**11eMIOS**	**12eMIOS**
(2) ENCAISSEMENT												
VENTES EN TTC	6565	6565	6565	6565	6565	6565	6565	6565	6565	6565	6565	6565
TOTAL												
APORT CAPITAL												
TOTAL EN CAISSEMENT	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**	**6565**
(3) DECAISSEMENT												
ACHAT DE MAT PREMIERES TTC	4364	4364	4364	4364	4364	4364	4364	4364	4364	4364	4364	4364
SOUS TRAITANCE	937	937	937	940	937	937	937	937	937	937	937	937
ENTRETIEN ET REPARATION	129	129	129	128	129	129	128	129	129	129	129	129
LOCATION	216	216	216	216	215	216	215	216	216	216	216	216
PRIMES D'ASSURANCE	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
HONORAIRES PERSONNEL	1460	1458	1460	1460	1460	1460	1460	1450	1460	1461	1460	1460
SERVIECES BANCAIRE	235	240	235	240	238	235	231	240	235	240	235	234
COTISATION ET DEVERS												
AUTRES CHARGE												
CHARGES D'INTERETS												
DOTATION AU AMORTISSEMENT												
COTISATION ET DEVERS												
(4) TOTAL DECAISSEMENTS	**7343**	**7346**	**7343**	**7350**	**7345**	**7343**	**7337**	**7338**	**7343**	**7349**	**7343**	**7342**
SOLDE FIN DE MIOS	-778	-781	-778	-785	-780	-778	-772	-773	-778	-784	-778	-777
TOTAL SOLDE	**-9342**											

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم (3-6): جدول موازنة خزينة المؤسسة X لسنة 2017

CHIFFRE EXPREMES EN MILLIERS DE DA

TABLEAU DE TRESORERIE DU MIOS												
(1) SOLD EN DEBUT DE MIOS	**1erMIOS**	**2eMIOS**	**3eMIOS**	**4eMIOS**	**5e MIOS**	**6eMIOS**	**7eMIOS**	**8eMIOS**	**9eMIOS**	**10eMIOS**	**11eMIOS**	**12eMIOS**
(2) ENCAISSEMENT												
VENTES EN TTC	1600	1600	1600	1600	1600	1600	1600	1600	1600	1600	1600	1600
TOTAL												
APORT CAPITAL												
TOTAL EN CAISSEMENT	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**
(3) DECAISSEMENT												
ACHAT DE MAT PREMIERES TTC	1200	1200	1200	1200	1200	1200	1200	1200	1200	1200	1200	1200
SOUS TRAITANCE	870	870	870	870	870	870	870	870	870	870	870	870
ENTRETIEN ET REPARATION	210	210	210	210	210	210	210	210	210	210	210	210
LOCATION	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211
PRIMES D'ASSURANCE	99	99	92	90	90	90	90	100	90	90	102	102
HONORAIRES PERSONNEL	254	254	254	260	260	260	260	260	260	260	260	260
SERVIECES BANCAIRE	228	228	228	228	228	228	228	228	228	228	228	228
COTISATION ET DEVERS	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
AUTRES CHARGE	3	3	3	3	3	3	3	3	5	4	4	4
CHARGES D'INTERETS	13	13	13	13	13	13	13	13	14	14	14	14
DOTATION AU AMORTISSEMENT	225	225	225	225	225	225	220	230	220	227	227	227
COTISATION ET DEVERS	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
(4) TOTAL DECAISSEMENTS	**3313**	**3313**	**3306**	**3310**	**3310**	**3310**	**3305**	**3325**	**3308**	**3314**	**3326**	**3326**
SOLDE FIN DE MIOS	-1713	-1713	-1706	-1710	-1710	-1710	-1705	-1725	-1708	-1714	-1726	-1726
TOTAL SOLDE	**-20566**											

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

التعليق:

نلاحظ أن هذه الموازنة تقدم معلومات مفصلة أكثر حول حجم ونوع المدفوعات والمقبوضات النقدية للمؤسسة وعن احتياجاتها من السيولة شهريا، وهو جدول مكمل لجدول تدفقات الخزينة يبين الرصيد النقدي لكل شهر.

حيث يظهر هذا الجدول المقبوضات النقدية للمؤسسة X خلال كل شهر، إلى جانب المدفوعات النقدية التي قامت بها المؤسسة لكل شهر مجزئة ومبوبة حسب طبيعتها. بعد ذلك يتم حساب الفرق بين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة الذي يظهر في شكل عجز نقدي مقسم على أساس شهري.

وعلى ضوء هذا فان إدارة البنك تتحصل عل معلومات شهرية تعطيها صورة أدق أوضح لوضعية المؤسسة، حتى تتمكن من تغذية هذا العجز في السيولة بكفاءة أكبر.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل للدراسة الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة المدية – بهدف التعرف على دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ قرارات الائتمان في هذا البنك، حيث تعرضنا للقرض الشعبي الجزائري من حيث نشأته وتطوره، مهامه وأهدافه والهيكل التنظيمي للمديرية العامة، إضافة إلى وكالة المدية - **110-** التي تم إجراء الدراسة الميدانية فيها.

وقد بينت الدراسة أن القرض الشعبي الجزائري – وكالة المدية- تستخدم جدول تدفقات الخزينة لاتخاذ قرار منح الائتمان، اعتمادا على المعلومات التي يوفرها هذا الجدول، والتي تلخص الوضعية المالية للمؤسسة ومدى حاجتها للسيولة النقدية من أجل مواصلة نشاطها والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

خاتمة

الخاتمة:

يعتبر الائتمان البنكي جوهر عملية التنمية و عصب الحياة الاقتصادية، و ذلك لما له من دور فعال في سد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، و لما له من إسهام كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني و توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الدولة وتحقيق نموها وازدهارها، كما يعتبر الائتمان البنكي النشاط الأساسي للبنوك الجزائرية والمصدر الرئيسي لإرادتها.

حيث تعد عملية اتخاذ قرار منح الائتمان و التسهيلات الائتمانية المختلفة أهم القرارات التي تتخذها البنوك التجارية وأكثرها حساسية، خاصة وأن هذه القرارات عادة ما تكون محفوفة بمخاطر جمة يمكن أن تؤدي إلى تعثر القروض و وقوع البنوك في أزمة سيولة، كما يمكن أن تؤدي إلى إفلاسها، الأمر الذي ينعكس سلبا على القطاع البنكي و الاقتصاد الوطني ككل باعتبار أن هذا القطاع يمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي توجد في أي دولة.

لذلك لا بد أن تحظى قرارات منح الائتمان باهتمام كبير من طرف البنوك التجارية حتى تضمن توظيف مواردها المالية بدرجة عالية من الأمان، كما تضمن له تحقيق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات من المخاطر.

و من هنا جاءت أهمية الدراسة لدور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ قرار الائتمان البنكي في البنوك التجارية، للتعرف على مدى اعتمادها على هذا الجدول عند اتخاذ قرار منح الائتمان، ولهذا فقد تم التركيز في الجزء التطبيقي من هذا البحث على اتخاذ قرار الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية - **110** -

1- اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: الائتمان البنكي هو مجموع العمليات والخدمات التي يقدمها البنك التجاري للزبون، وليتمكن البنك من تقديمه لابد من تسطير سياسات ائتمانية محكمة.

هذه الفرضية صحيحة وذلك من خلال التعريفات التي تم عرضها في الفصل الأول، حيث أن الائتمان البنكي يمثل تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات

والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة لتغذية العجز في السيولة، وحتى يتمكن البنك من اتخاذ قرار منح الائتمان، لابد له من وضع معايير وسياسات ائتمانية محكمة.

- **الفرضية الثانية:** يستخدم جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرار الائتماني من خلال تشخيص وضعية العميل المالية.

هذه الفرضية صحيحة، باعتبار أن جدول تدفقات الخزينة يظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل احتياجات المؤسسة من السيولة، وإذا ما أظهر الجدول عجزا في النقدية فإن البنك يقوم باتخاذ قرار منح الائتمان لتغذية هذا العجز في شكل سيولة نقدية.

- **الفرضية الثالثة:** يتم الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة في وكالة القرض الشعبي الجزائري-110- لاتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان البنكي.

هذه الفرضية أيضا صحيحة، لأن ما لمسناه من خلال دراستنا ببنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة المدية - 110-، تبين أنه يتم الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان البنكي، وذلك من خلال دراسة الاحتياجات النقدية للمؤسسة وتحديد مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.

2- أهم النتائج:

بعد قيامنا بدراسة وتحليل لمجموع عناصر البحث بجانبيه النظري والتطبيقي أمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الائتمان يشكل النشاط الرئيسي للبنك الذي يضمن له الاستمرارية والنمو، كما يعتبر الوسيلة الأولى والأكثر شيوعا التي تلجأ إليها المؤسسات لتغذية العجز في السيولة حتى تتمكن من مواصلة نشاطها المعتاد.

- يبقى الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري، إذ يجب على البنك وضع سياسة ائتمانية ملائمة للبيئة الاقتصادية التي يمارس نشاطه فيها.

- إن جدول تدفقات الخزينة يبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة.

- تبين أن بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة المدية -110- يعتمد في اتخاذه لقرار منح الائتمان على جدول تدفقات الخزينة.

- تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري -110- بمنح الائتمان للمؤسسة إذا ما أظهر جدول تدفقات الخزينة عجزا في النقدية، وأن المؤسسة بحاجة إلى سيولة نقدية لتمويل نشاطها.

- تتم الموافقة الأولية لمنح الائتمان على مستوى مصلحة القروض بعد دراسة الملف المقدم من طرف المؤسسة الطالبة للقرض، وتكون الموافقة النهائية على مستوى الوكالة لمدير البنك.

3- أهم التوصيات:

خلصنا من بحثنا هذا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة:

- في ظل التطور الاقتصادي والمالي الذي يشهده العالم حاليا، ومع تزايد المخاطر المتعلقة بالائتمان فإن البنك ملزم بتبني أساليب جديدة كالتنقيط البنكي لاتخاذ القرار الائتماني.

- محاولة قدر الإمكان التأكد من جودة المعلومات المقدمة من قبل الزبون الطالب للائتمان، لتجنب حالة عدم انتظام المعلومات بين الطرفين، وضمان توجيه الائتمان نحو مكانه الصحيح حتى لا تكون هناك قروض رديئة.

- يستحسن إعطاء المزيد من الأهمية لجدول تدفقات الخزينة عند منح الائتمان.

- يرجى من البنك إعادة تجهيز الوكالة بمكاتب وتجهيزات أكثر عصرية، وتوفير مكان أوسع حتى يكون الزبون في أريحية عند تعامله مع البنك.

4- أفاق البحث:

إن موضوع التدفقات النقدية يعتبر موضوع واسعاً، وهذه الدراسة لم تتناول إلا جزءا منه، لذا لا تزال جوانب عديدة يمكن أن تكون إشكاليات موضوعات بحوث مستقبلية:

- أهمية جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارت الاستثمارية.

- استخدام جدول تدفقات الخزينة في تقييم السيولة وجودة الأرباح.

- أهمية جدول تدفقات الخزينة في التنبؤ بالفشل المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
2. إبراهيم مختار، **التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات** ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993.
3. أبو العيون محمود، **توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص**، الدار الجامعية، القاهرة، 1988، ص17.
4. أرشيد وآخرون، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
5. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
6. العيسي ياسين، **أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول**، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
7. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(دروس وتطبيقات)**، ط1، دار وائل،عمان، 2006.
8. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
9. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان، الأردن، 2006.
10. جميل أحمد توفيق، علي شريف بقة، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
11. حسين بلعجوز، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**،ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
12. حماد طارق، **موسوعة معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
13. حماد طارق عبد العال، **الموازنات التقديرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
14. حماد طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، 2003.
15. حماد طارق عبد العال ، **إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
16. حماد طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

17.حمزة محمود الزبيدي،**إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**،طبعة معدلة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

18.حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

19.حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002.

20.حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان)**، ط1، مؤسسة الوراق، 2000.

21.حنان، رضوان حلوة وآخرون ، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

22.خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سفيان، **العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة**،ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

23.خميسي شيحه، **التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة**، دار هومه.

24.دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الثاني، تعريب أحمد حجاج ، دار المريخ، الرياض، 2005.

25.رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة** .الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2001.

26.زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

27.سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، **المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

28.صالح الحناوي، **الإدارة المالية و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

29.صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.

30.طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، 2007.

31.عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2006.

32.عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان،2006.

33.عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

34.عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

35.عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحاف، **إدارة المصارف وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000.

36.عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

37.عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، **إدارة الائتمان**، ط1 ، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999.

38.فايزة سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، الحامد للنشر، الأردن، 2009.

39.فركوس محمد، **الموازنات التقديرية (أداة فعالة للتسيير)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

40.فلاح الحسن الحسني، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص 124.

41.فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

42.فلوح صافي، **محاسبة المنشآت المالية**، ط8، منشورات جامعة دمشق، 1999.

43.محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، القاهرة، 1998.

44.محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

45.منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، جامعة طنطة، كلية التجارة، 2006.

46.منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 2002.

47.منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

48.منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

49.منير هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

ثانيا- المذكرات والرسائل:

1. بوخلوة باديس، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة المسيلة، 2003.
2. سوزان عطا درغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، 2008.
3. فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.
4. أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2010.
5. متولي سعاد، **قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية في التنبؤ بأرباح منظمات الأعمال**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس ببور سعيد، مصر، 1997.
6. أمينة يخلف، **تسيير خزينة المؤسسة باستخدام الأساليب الرياضية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014.

ثالثا- الملتقيات والمداخلات:

1. حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة- مخاطر- تقنيات)،جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
2. نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر2004.
3. طية عبد العزيز، مرا يمي محمد، **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.

4. بلعور سليمان، علي بن الطيب، **بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة البليدة ،16-17-18- نوفمبر2011.

5. بن فرج زوينة، رحيم حسين، **قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر2011.

رابعا- المجلات:

حنا نعيم، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد17، غزة، 2000.

خامسا- القوانين والمراسيم:

قرار مؤرخ في يوليو2008، **يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

سادسا- المراجع الخاصة بالمصرف:

1. الوثائق الداخلية للبنك.

2. التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري 2010.

الملاحق

Nom ou raison sociale :

CREDIT D'EXPLOITATION : Entreprise en activité

Entreprise déjà domiciliée (renouvellement de dossier)

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Bilan définitif fiscal et les annexes du dernier exercice accompagnés du rapport du Commissaire aux Comptes pour les entreprises (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA) ;	☐	
3. Bilans et Tableaux de Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels et annexes (notamment le TFT : le Tableau de Flux de Trésorerie);	☐	
4. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice accompagnés de l'état de stock détaillé et des créances pour les principaux clients par maturité ;	☐	
5. Situation comptable datant de trois (03) mois pour les dossiers présentés au 2ème semestre ;	☐	
6. Attestation fiscale récente apurée et déclaration fiscale du dernier exercice ;	☐	
7. Attestation parafiscale récente et apurée ;	☐	
8. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
9. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
10. Plan de charge détaillé par client et par produit ;	☐	
11. Programme d'importation et plan de financement (entreprise industrielle ou commerciale) ;	☐	
12. Statut et registre de commerce en cours de validité (en cas de changement entre les exercices) ;	☐	
13. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation.	☐	

Nouvelle domiciliation

Additivement aux documents cités ci-dessus, il y a lieu de compléter le dossier par les documents ci-après :	Statut	Observation
1. Bilans, Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) et des trois (03) derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux Comptes (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA) ;	☐	
2. Bilan de clôture ;	☐	
3. Statuts de l'entreprise ;	☐	
4. Registre de commerce en cours de validité ;	☐	
5. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
6. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes ;	☐	
7. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus).	☐	

☐ Cochez si document receuilli

Visa Agence:

Nom ou raison sociale

Check-list 2

CREDIT D'EXPLOITATION : Entreprise en création

Nouvelle domiciliation/Nouvelle relation

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Bilan d'ouverture ;	☐	
3. Bilans et Tableaux de Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels et annexes ;	☐	
4. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice ;	☐	
5. Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;	☐	
6. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
7. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
8. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
9. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
10. Statuts de l'entreprise ;	☐	
11. Registre de commerce ;	☐	
12. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus);	☐	
13. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation ;	☐	
14. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	☐	

☐ Cochez si document receuilli

Visa Agence:

Nom ou raison sociale :

Check-list 3

CREDIT D'INVESTISSEMENT

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
3. Etude technico-économique détaillée (désignation des produits, analyse du marché détaillée et chiffrée, analyse commerciale, analyse technique et analyse des rubriques composant l'investissement projeté) ;	☐	
4. Situation patrimoniale des associés ;	☐	
5. Bilans, Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) et annexes des trois (03) derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux Comptes (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA), pour les entreprises en activité;	☐	
6. Bilan d'ouverture ;	☐	
7. Bilans et Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels sur la période du crédit ;	☐	
8. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice ;	☐	
9. Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;	☐	
10. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
11. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
12. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
13. Statuts de l'entreprise ;	☐	
14. Registre de commerce ;	☐	
15. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation ;	☐	
16. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	☐	
17. Plan de financement prévisionnel sur la période du crédit ;	☐	
18. Devis estimatif et quantitatif des travaux réalisés et à réaliser ;	☐	
19. Facture proforma ou contrat définitif des équipements à acquérir ;	☐	
20. Décision d'octroi des avantages fiscaux et parafiscaux de l'Agence Nationale du Développement de l'Investissement (ANDI) ;	☐	
21. Actes de propriété du terrain ou actes de concession en cours de validité ;	☐	
22. Copie du permis de construire et certificat de conformité ;	☐	
23. Expertise de l'unité et des biens pris ou proposés en hypothèque par un cabinet agréé ;	☐	
24. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus).	☐	

S'agissant des entreprises de bâtiment et travaux publics, en sus des documents exigés ci-dessus, il y a lieu de joindre les documents suivants :

1. Fiche signalétique actualisée par marché ;	☐	
2. Etat récapitulatif des marchés en cours de réalisation faisant ressortir le montant des marchés, les maîtres d'ouvrage, les travaux restant à réaliser, les délais de réalisation et les délais restant à réaliser ;	☐	
3. Plan de financement cumulé des marchés ;	☐	
4. Liste du matériel de réalisation ;	☐	
5. Certificat de qualification de l'entreprise délivré par les services compétents.	☐	

☐ Cochez si document receuilli

Visa Agence: